

”الكفاح من أجل العدالة“

عن حالة الإفلات من العقاب وخيارات الفسائلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن



Cour
Pénale
Internationale
International
Criminal
Court



مواطنة
لحقوق الإنسان

يونيو/حزيران 2023

CEASEFIRE
centre for civilian rights

جدول المحتويات

1. الملخص التنفيذي.....	4
2. سياق الحرب في اليمن منذ 2014.....	11
1.1. النزاع المسلح في اليمن.....	12
2.2. توثيق الانتهاكات والاعتداءات والجرائم الدولية المرتكبة في اليمن.....	14
3. العدل كأساس للسلام.....	21
4. العقوبات التي تعترض جهود المساءلة الجنائية.....	24
1.4. توافر سبل المساءلة الجنائية.....	25
2.4. الإرادة السياسية.....	25
3.4. عدم الموثوقية.....	26
4.4. تعدد الجناة.....	28
5.4. النزاع المسلح المستمر.....	29
5. التحقيقات والمقاضاة على المستوى المحلي.....	31
1.5. اليمن.....	33
1.1.5. التشريعات المحلية والهيكل القانونية.....	33
2.1.5. اللجنة الوطنية للحكومة اليمنية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق.....	35
3.1.5. التحقيقات غير الكافية للضرر المدني من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين).....	37
4.1.5. خاتمة.....	37
2.5. السعودية والإمارات.....	37
1.2.5. فريق تقييم الحوادث المشترك (JIAT) التابع للتحالف.....	37
2.2.5. الأنظمة القضائية المحلية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.....	39
6. السبل الدولية للمساءلة الجنائية.....	43
1.6. آليات التحقيق المستقلة.....	44
1.1.6. آلية تحقيق دولية مستقلة تركز على القضايا الجنائية.....	44
1.1.1.6. دور وتأثير آلية التحقيق التي تركز على القضايا الجنائية.....	45
2.1.1.6. جمع وحفظ الأدلة.....	46
3.1.1.6. دعم الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة.....	47

48 4.1.1.6 دعم أوسع لعمليات المساءلة
48 2.1.6 آلية تحقيق وتقرير مستقلة من المجتمع المدني
49 2.6 المحكمة الجنائية الدولية
49 1.2.6 اليمن تصبح دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
50 2.2.6 قبول اليمن ولاية المحكمة الجنائية الدولية عن طريق الإعلان
51 3.2.6 ولاية الشخصية النشطة
52 4.2.6 إيالة مجلس الأمن الدولي
54 5.2.6 النهج التكاملي
54 3.6 المحاكم المحلية في الدول الأجنبية الثالثة
55 1.3.6 آلية تحقيق وإبلاغ مستقلة من المجتمع المدني
56 2.3.6 الولاية القضائية العالمية
56 1.2.3.6 المتطلبات القانونية والعوائق التي تحول دون ممارسة الولاية القضائية العالمية
58 2.2.3.6 توافر الأدلة والتعاون في قضايا الولاية القضائية العالمية
59 3.2.3.6 النتائج المحتملة لمتابعة الولاية القضائية العالمية
60 3.3.6 الولاية القضائية خارج الإقليم
60 4.6 الإجراءات الجنائية المتعلقة بالتواطؤ في جرائم دولية من خلال بيع الأسلحة
60 1.4.6 الشكوى أمام المدعي العام في إيطاليا
61 2.4.6 الشكوى أمام المدعي العام في فرنسا
61 3.4.6 محكمة جنائية دولية خاصة
63 7. الخلاصة
65 8. التوصيات
66 1.8 إلى جميع أطراف النزاع المسلح في اليمن
66 2.8 إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي
66 3.8 إلى الدول
67 4.8 إلى المجتمع المدني
68 9. قائمة الاختصارات

A photograph showing a wide, dusty street in a city that has been severely damaged. The buildings on either side are in various states of ruin, with many windows missing and walls crumbling. Debris is scattered across the ground. In the background, a hillside is visible with more buildings, some of which appear to be partially destroyed. The overall scene is one of devastation and desolation. The text "الملخص التنفيذي" is overlaid in the center of the image.

الملخص التنفيذي

بعد أكثر من ثماني سنوات من النزاع المسلح، لا يزال السكان المدنيون في اليمن يتعرضون لانتهاكات وتجاوزات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في مناخ يسوده الإفلات من العقاب. وقد يرقى العديد من هذه الانتهاكات إلى جرائم بموجب القانون الدولي مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. تتفاقم معاناة المدنيين لأنهم يواجهون واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، مع عدم وجود مؤشرات فورية على الغوث. يتحمل جميع أطراف النزاع ومن يدعمهم المسؤولية عن التسبب في هذه المعاناة الإنسانية وإدامة النزاع. ما من أيادي نظيفة في هذه الحرب المدمرة. إن المناشآت المرتفعة للضحايا وعائلاتهم، والتقارير العلنية، والدعاوى القضائية التي يقودها المجتمع المدني، والإحاطات المتكررة التي يقدمها خبراء الأمم المتحدة على مدى عدة سنوات، قد جعلت الدول، والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الجماعات المسلحة وشركات الأسلحة، والمجتمع الدولي على علم. ولا يمكن لأحد أن يدعي أنه يجهل الفظائع التي ارتكبت ولا تزال تُرتكب ضد المدنيين في اليمن.

ومع ذلك، لم تبذل أطراف النزاع سوى جهود ضئيلة أو معدومة لمساءلة المسؤولين عن الفظائع السالفة والراهنة، والتي قد يشكل الكثير منها جرائم دولية، إن السعي لتحقيق العدالة قد أصيب بـ"وباء الإفلات من العقاب"¹. تحت ضغط مكثف من المملكة العربية السعودية (السعودية) والإمارات العربية المتحدة، لم يتم تجديد ولاية الآلية الدولية المستقلة الوحيدة التي تحقق في جميع أطراف النزاع وتمهد الطريق للمساءلة - ألا وهي فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين بشأن اليمن (فريق الخبراء البارزين) - من قِبَل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2021. قامت السعودية، بالشراكة مع الإمارات، بحملة ضغط قوية لإيقاف الفريق. منذ عام 2017، لعبت التقارير العامة من قبل الفريق دورًا مهمًا في معالجة - وإن بشكل محدود - الفجوة الواسعة في المساءلة. ومن خلال حل الفريق وتسريحه، أدار المجتمع الدولي ظهره للحجم الهائل من الانتهاكات والمعاناة التي لا يزال الشعب اليمني يكابدها. وما زالت الحاجة ملحة وضرورية إلى معالجة الفجوة الشاسعة في المساءلة.

يفحص هذا التقرير، الصادر عن مواطنة لحقوق الإنسان ومركز سيزفاير للحقوق المدنية، العديد من السبل لملاحقة المساءلة الجنائية عن الجرائم الدولية المرتكبة في اليمن منذ سبتمبر/أيلول 2014. ويتمثل الهدف من هذا التقرير في تقييم الجدوى والآثار المحتملة لمتابعة كل من سبل المساءلة هذه، أخذًا في الاعتبار الحقائق الراهنة للحرب الدائرة. يتم النظر في سبل المساءلة القائمة، ولا سيما النظام القضائي المحلي لأطراف النزاع، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم المحلية الأجنبية في الدول الأخرى. كما يتم استكشاف إمكانيات إرساء آليات مساءلة دولية جديدة، ألا وهي آلية تحقيق دولية مستقلة ذات تركيز جنائي، آلية تحقيق وتقرير مستقلة من المجتمع المدني، ومحكمة جنائية دولية خاصة. لا ينبغي فهم السبل المختلفة للمساءلة المبينة في هذا التقرير على أنها خيارات قائمة بذاتها لضمان العدالة. فقد تعمل السبل بالتوازي وتتعاون في ضمان العدالة.

1 تقرير عام 2020 الصادر عن الأمم المتحدة بعنوان "وباء الإفلات من العقاب في أرض معذبة"، انظر فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين التابع للأمم المتحدة، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر 2014"

وثيقة الأمم المتحدة (CRP.729 / 45 / HRC / A / 45 / 2020) (النتائج التفصيلية لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين التابع للأمم المتحدة)

<https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A-HRC-45-CRP.7-en.pdf>

يركز هذا التقرير على المساءلة الجنائية، والتي تتعلق بالإجراءات القانونية الرامية إلى إثبات المسؤولية الجنائية الفردية للجناة عن تورطهم في جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو الإبادة الجماعية، أو غيرها من الجرائم الخطيرة، مثل التعذيب والاختفاء القسري. قد يشمل الجناة المحتملون المسؤولون السياسيين والعسكريين في الدول، وقادة وأعضاء الجماعات المسلحة من غير الدول أو القوات المدعومة أو المجنّدة من الدولة، وكذلك مسؤولي الدول، والمديرين التنفيذيين للشركات، وفي بعض الولايات القضائية، الشركات كأشخاص اعتباريين مشاركين في نقل الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة.

يقيم هذا التقرير الحجة في قضية السعي إلى تحقيق شكل شامل من المساءلة الجنائية. يستلزم ذلك مساءلة الجناة المنتمين إلى كافة أطراف النزاع على كامل نطاق الجرائم الدولية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي ذات الصلة بالحرب في اليمن. ينبغي أن تتاح لجميع الضحايا إمكانية الوصول إلى العدالة والحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم. إن العدالة الأحادية الجانب أو الجزئية لا ترسي الأساس الصحيح لسلام دائم في اليمن. كما إن قرارات العفو التي تمنع التحقيق في الجرائم الدولية ومحاكمة مرتكبيها غير مسموح بها، كما هو معترف به بوضوح في القانون الدولي والأمم المتحدة. إن انكار العدالة لا يؤدي إلا إلى تأجيل الدورة التالية من العنف، وهو درس واضح من التجربة السابقة في اليمن حيث تلقى الرئيس السابق صالح وحكومته عفواً شاملاً. ولضمان إمكانية المساءلة الجنائية الفعلية للجناة، فإن الخطوة الحاسمة الأولى تتمثل في جمع الأدلة وحفظها.

ومع ذلك، فإن الكفاح من أجل العدالة في اليمن لا يخلو من عقبات كبيرة. ولا تتوفر حالياً سوى سبل قليلة للمساءلة عن الجرائم الدولية، وتلك الموجودة محدودة في قدرتها على الإسهام في المساءلة الجنائية الشاملة. يواجه السعي لتحقيق العدالة فشل الإرادة السياسية، وآليات الأطراف المتحاربة غير الموثوقة التي لا تلبّي المعايير الدولية، وصراع مسلح مستمر يتسم بالإبادة الجماعية وتورط عدد كبير من مرتكبي الجرائم المحليين والإقليميين والدوليين الأقوياء من خلفيات متنوعة، دول وغير دول.

التحقيقات والمقاضاة على المستوى المحلي: الدول ملزمة قانوناً بالتحقيق بموجب القانون الدولي في الجرائم المزعومة التي يرتكبوها رعاياها أو قواتها المسلحة، أو داخل الإقليم الخاضع لولايتها القضائية، بغية محاكمة المشتبه بهم عند الاقتضاء. كما يُلزمها القانون الدولي بتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا، بما في ذلك الوصول المتكافئ والفعال إلى العدالة.

يفتقر نظام العدالة في اليمن إلى القوانين والقدرات ذات الصلة، ويعاني من أوجه قصور عميقة الجذور، مثل الانتهاكات المتفشية لحقوق المحاكمة العادلة، مما يجعله غير قادر على ضمان المساءلة الفعالة وفقاً لمعايير للقانون الدولي لحقوق الإنسان المعترف بها. يتطلب نظام العدالة المجرأ الذي مزقته الحرب في اليمن إصلاحاً شاملاً طويل الأجل. الأنظمة القضائية المحلية في السعودية والإمارات وإيران هي طرق غير متاحة بنفس القدر بسبب سجلها من الانتهاكات المتفشية لحقوق الإنسان، وعدم استقلال القضاء، والتلاعب من قبل السلطة التنفيذية. هيئات التحقيق التابعة للأطراف المتحاربة، مثل اللجنة الوطنية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والفريق المشترك لتقييم الحوادث (الفريق المشترك) التابع للتحالف، وفشلت هذه الهيئات في تلبية المعايير المنصوص عليها في القانون الدولي لضمان المساءلة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مسائل الاستقلالية والمصداقية والشفافية. لم تكن الأطراف المتحاربة على استعداد لاتخاذ إجراءات جادة بشأن المساءلة الجنائية. ولم يكن للخطوات المحدودة التي يُزعم أنها اتخذت من قبل بعض الأطراف المتحاربة لتحميل الأفراد

في صفوفها المسؤولة الجنائية خلال ما يقرب من عقد من الحرب إلا تأثير ضئيل أو معدوم. ولا يزال الإفلات من العقاب سائداً.

لذلك يدعو هذا التقرير المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فورية لفتح سبل مستقلة للمساءلة على المستوى الدولي للتصدي للإفلات السافر من العقاب في اليمن وتمهيد الطريق نحو المساءلة والعدالة.

آلية تحقيق دولية مستقلة ذات تركيز جنائي: أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة آليات تحقيق ذات تركيز جنائي مع تفويضات بجمع وحفظ وتحليل الأدلة على الانتهاكات الجسيمة والجرائم بموجب القانون الدولي ارتكبت في دول مثل سوريا وميانمار هذه الآليات هي هيئات تحقيق فقط، دون سلطة القبض على الجناة أو إجراء محاكمات جنائية. وبدلاً من ذلك، فإنهم يدعمون إجراءات المساءلة الجارية أو المرتقبة من خلال تبادل الأدلة وملفات القضايا مع السلطات القضائية المختصة. وبالتالي، هناك سابقة قوية لإنشاء آلية مشابهة لليمن.

بحث هذا التقرير مجلس حقوق الإنسان و / أو الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة ذات تركيز جنائي في اليمن دون تأخير، تشمل ولايتها التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتقديم تقارير علنية عن حقوق الإنسان في اليمن، فضلاً عن جمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها وإعداد ملفات القضايا من أجل تسهيل وتسريع عمليات المساءلة الجنائية الجارية أو المقبلة. منذ جُل فريق الخبراء البارزين في عام 2021، أصبحت الآلية التي تركز على الجرائم ذات الولاية القوية أكثر أهمية، ليس فقط لفضح الانتهاكات المروعة التي تُرتكب في اليمن للعالم، ولكن أيضاً للبدء في وضع الأساس للعدالة الجنائية الشاملة بحيث يمكن استغلال السبل المحتملة للمساءلة بشكل فعال الآن وفي المستقبل. قد تقدم المواد المحفوظة بواسطة هذه الآلية أيضاً مساهمات مهمة في عمليات المساءلة الأوسع، مثل التعويضات أو البحث عن الحقيقة. هناك حاجة ماسة إلى آلية دولية مستقلة حقاً لضمان المساءلة، وهو ما فشلت آليات التحقيق التابعة للأطراف المتنازعة في القيام به. يعد جمع الأدلة والحفاظ عليها أمراً بالغ الأهمية لتحقيق العدالة، وإلا فهناك خطر أن يتمتع مجرمو الحرب بالعفو الفعلي من خلال فقدان الأدلة أو إتلافها.

آلية تحقيق وإبلاغ مستقلة للمجتمع المدني: نظراً لأن الأطراف المتورطة في الصراع اليمني قد قوضت بشكل فعال آليات الدولية الرسمية، مثل فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة الذي أُغلق تحت ضغطها الهائل من السعودية والإمارات في مجلس حقوق الإنسان، واستمرت المصالح السياسية في حجب إجراءات المساءلة، أصبح استكشاف سبل بديلة للمساءلة خارج الإطار التقليدي أمراً ضروري.

يشجع هذا التقرير المجتمع المدني على النظر في إنشاء آلية تحقيق وإبلاغ مستقلة تنضم إلى المنظمات الحقوقية المحلية والدولية الرائدة لتعزيز المساءلة والعدالة في اليمن. يمكن أن تعمل هذه الآلية جنباً إلى جنب مع آليات المساءلة الأخرى في المستقبل، مثل آلية التحقيق التي تركز على القضايا الجنائية بتفويض من الأمم المتحدة، من خلال التحقيق والإبلاغ عن جميع الانتهاكات المزعومة والجرائم الدولية التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن منذ سبتمبر 2014، يمكن لآلية المجتمع المدني المستقلة هذه أن تسهم في ضمان محاسبة الجناة، وتسهيل تعويض الضحايا، وإرساء أساس متين للعدالة الانتقالية.

المحكمة الجنائية الدولية: بصفتها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة، تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية للتحقيق مع الأفراد الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن أخطر الجرائم، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ومقاتلتهم ومحاكمتهم. إن اليمن، ومعظم أعضاء التحالف، بما في ذلك السعودية والإمارات، وإيران ليسوا أطرافًا في المحكمة وبالتالي لا يخضعون من حيث المبدأ لولاية المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، هناك عدة مسارات لإطلاق الولاية القضائية على الحرب في اليمن.

في حين أن اليمن يمكن أن تصبح دولة طرفًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو يمكنها مجرد قبول ولاية المحكمة الجنائية الدولية من خلال إصدار إعلان، لا توجد مؤشرات واضحة على وجود إرادة سياسية في اليمن لاستخدام أي من الخيارين لا تطلق ولاية المحكمة الجنائية الدولية على اليمن. ويمكن لمجلس الأمن الدولي أن يتجاوز هذا التراخي على الفور من خلال إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية وتكريس ولاية المحكمة على جميع أطراف النزاع. يدعو هذا التقرير إلى مثل هذه الإحالة العاجلة، والتي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في معالجة الإفلات من العقاب في اليمن. وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الأمن الدولي لديهم سلطة إحالة الوضع في اليمن على الفور - علما بأن خطورة الوضع تستدعي ذلك بالتأكيد - إلا أن المناخ السياسي الحالي في مجلس الأمن يجعل احتمالية اتخاذ هذا الإجراء بعيدة المنال. ومع ذلك، ثمة خيار آخر لا يزال ممكنًا: يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تحقق في الجرائم المزعومة المرتكبة في اليمن والتي تشمل رعايا دول أخرى أطرافًا حاليًا في نظام روما الأساسي، بما في ذلك الأردن العضو في التحالف، والدول التي تنقل الأسلحة مثل المملكة المتحدة وفرنسا، أو بلدان أخرى أفادت التقارير بأنه تم تجنيد مرتزقة أو مواطنين منها بما في ذلك في المناصب العسكرية العليا. وفي حين ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تطالب بالولاية القضائية عندما تكون هذه الدول عاجزة أو غير راغبة في الوفاء بواجبها المتمثل في التحقيق مع الجناة ومقاتلتهم بصدق، فإن أولئك الذين يتحملون المسؤولية الأكبر في صفوف بعض الأطراف المتحاربة قد يظلون خارج الملاحقة القضائية كليًا أو جزئيًا. إذا كانت للمحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية، فهناك العديد من المزايا البارزة، مثل قدرة المحكمة على المساهمة في المساءلة الجنائية الشاملة، في حالة إحالة مجلس الأمن الدولي، وتفعيل نظام التعويضات. ومع ذلك، يجب تخفيف التوقعات لأن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها أبدًا تحقيق درجة من العدالة إلا فيما يتعلق بعدد محدود من الجناة والضحايا.

المحاكم المحلية في دول الطرف الثالث الأجنبية: يمكن للسلطات الوطنية في الدول الأجنبية متابعة القضايا المتعلقة بالجرائم الدولية المرتكبة في اليمن عندما تُرتكب الجريمة من قبل أو ضد أحد رعاياها، أو بناءً على مبدأ الولاية القضائية العالمية. توفر الولاية القضائية العالمية أوسع أساس لممارسة الولاية القضائية خارج الإقليم، حيث لا يلزم في العادة وجود صلة بين الجريمة والدولة التي تمارس الولاية القضائية. كما تنص معاهدات دولية معينة على الولاية القضائية العالمية، لا سيما فيما يتعلق بجرائم التعذيب والاختفاء القسري.

يدعو هذا التقرير الدول الثالثة إلى اتخاذ خطوات فورية لممارسة الولاية القضائية العالمية وغيرها من أشكال الولاية القضائية في القضايا المتعلقة بالحرب في اليمن. في حين أن المحاكم المحلية الأجنبية هي على الأرجح إحدى أكثر السبل الواعدة لمتابعة المساءلة الجنائية في ظل الظروف الحالية، فإن ممارسة الولاية القضائية العالمية لا تخلو من عقبات كبيرة، مثل حصانة الدول ذات السيادة التي قد تقصر القضايا على المشتبه بهم الأقل رتبة. هذا ليس فريدًا في السياق اليمني، والذي قد يواجه

أيضاً عقبة واضحة بسبب الشتات اليمني المتناثر في أوروبا وأماكن أخرى مما قد يحد من فرص استهداف الجناة المباشرين. ستوفر آلية الأمم المتحدة التي ذات تركيز جنائي في اليمن مزايا واضحة في تسهيل قضايا الولاية القضائية العالمية، على سبيل المثال، من خلال ضمان الوصول إلى أدلة كافية على الرغم من الحرب المستمرة أو تمكين السلطات الوطنية من الرد بسرعة عندما يكون هناك زخم لاتخاذ إجراءات قضائية. يمكن للتعاون مع هذه الآلية والجهات الفاعلة الأخرى أن يعزز بشكل كبير من احتمالات الملاحقات القضائية؛ هذه الجهات الفاعلة الأخرى تشمل سلطات التحقيق والادعاء العام الأخرى التابعة لدول ثالثة وجهات دولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية بشأن القضايا المتعلقة بالتواطؤ في نقل الأسلحة، والجهات الفاعلة الدولية، مثل هيئات الأمم المتحدة التي قد تسهل الوصول إلى أرشيف فريق الخبراء البارزين، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية المستقلة المشاركة في جهود التوثيق و/ أو تقديم الدعم للضحايا والمجتمعات المتضررة. يمكن أيضاً تعزيز التنسيق من خلال الشبكات المؤسسية للدول. وحتى لو لم تؤد الولاية القضائية العالمية على الفور إلى إدانات، فإن التقرير يبين أن مثل هذه القضايا يمكن أن تظل ذات قيمة كبيرة في مكافحة الإفلات من العقاب على حساب الجناة.

محكمة جنائية دولية خاصة: المحاكم الجنائية الدولية الخاصة هي مؤسسات عدالة دولية بالكامل
أنشأها مجلس الأمن الدولي، وتشمل الأمثلة السابقة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR). يتم إنشاء هذه الأنواع من المحاكم لغرض محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية المقترفة في سياقات قطرية محددة.

إن إنشاء محكمة جنائية دولية مكرسة حصرياً لمحاكمة الجرائم الدولية التي ارتكبت خلال النزاع في اليمن يمكن أن توفر مزايا مميزة، هذه السبيل الجديد يجب أن يكون أكثر ملاءمة للسياق اليمني - خارج النظام القضائي المحلي الضعيف - ولا تعتمد على موافقة اليمن. بما أن الأدلة هي حجر الزاوية في المقاضاة الناجحة، فإن إنشاء آلية دولية مستقلة تركز على القضايا الجنائية لليمن سيكون بالتالي إجراء تضييقياً حاسماً لمثل هذه المحكمة الجنائية. على الرغم من هذه المزايا، إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة باليمن ليس خياراً قابلاً للتطبيق حالياً بسبب الديناميات السياسية في مجلس الأمن الدولي مما يجعل من غير المحتمل أن يتفق أعضاء المجلس على مثل هكذا مبادرة لليمن.

إجراءات أخرى للعدالة والمساءلة: ينبغي النظر إلى المساءلة الجنائية على أنها واحدة من مجموعة أكبر من تدابير العدالة. تعد إجراءات العدالة المؤقتة أو الانتقالية الأخرى لدعم التعويضات وتقصي الحقائق، وضمانات عدم التكرار متكاملة وتساعد على ضمان معالجة عواقب الفظائع الجماعية بطريقة شاملة. يمكن أن تكون التعويضات، على سبيل المثال، وسيلة رئيسية للتركيز على الضحايا والأضرار التي لحقت بهم في استجابات العدالة. يجب أن تمثل عمليات العدالة للقانون الدولي، الذي يعترف بالالتزامات القانونية الواضحة للدول لفرض المساءلة عن الجرائم الخطيرة وتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا، بما في ذلك التعويضات. سيتطلب تحقيق السلام الدائم تنفيذ عمليات يقودها اليمنيون بمشاركة الضحايا والمجتمع المدني لضمان توافق استجابات العدالة مع احتياجات الأشخاص الأكثر تأثراً.

يمكن أيضاً استخدام سبل العدالة غير الجنائية الأخرى - مثل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أو أنظمة العقوبات - لتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فهي لا تنشئ المساءلة الجنائية ولا تحل محل المبادرات لتجريم ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم الدولية في اليمن. على سبيل المثال، في حين أن مجلس الأمن الدولي لديه نظام عقوبات خاص باليمن، فإن العقوبات

المفروضة بموجب هذا النظام لا تشكل في حد ذاتها تدبيراً من تدابير العدالة. حتى الآن، كانت العقوبات انتقائية من خلال استهداف جانب واحد فقط من النزاع، على الرغم من الانتهاكات الواسعة النطاق من قبل جميع الأطراف المتحاربة، وكانت غير فعالة في الحفاظ على السلام والأمن في اليمن.



سياق الحرب
في اليمن
منذ 2014

1.2. النزاع المسلح في اليمن

بدأت الحرب الأخيرة في اليمن في عام 2014. في 21 سبتمبر/ أيلول من ذلك العام، سيطرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسلحة على العاصمة اليمنية صنعاء بالقوة، بالتحالف مع القوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح. أطيح بالرئيس صالح من السلطة في أعقاب الانتفاضة الشعبية الواسعة النطاق عام 2011، بعد أكثر من ثلاثة عقود من الحكم. بطول نهاية عام 2014، وسعت قوات الحوثي-صالح سيطرتها على معظم محافظة صنعاء. في أوائل عام 2015، وضعوا حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي رهن الإقامة الجبرية، وأذاعوا "إعلاننا دستورياً" وطلوا البرلمان. وفر الرئيس هادي إلى عدن في جنوب اليمن التي أعلنت العاصمة المؤقتة للبلاد. غزت قوات الحوثي وصالح عدن في نهاية المطاف، وأجبرت الرئيس هادي على اللجوء إلى الرياض، السعودية، في مارس / آذار 2015.²

في 26 مارس / آذار 2015، دخل النزاع المسلح غير الدولي مرحلة جديدة عندما تدخل تحالف دولي بقيادة السعودية والإمارات لدعم الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً ضد قوات الحوثي وصالح.³ يواصل التحالف التدخل في النزاع بموافقة اليمن وتوفير الدعم العسكري له.⁴ لذلك، فإن هذا التدخل الأجنبي الذي اشتمل على عمليات جوية وبرية لم يغير تصنيف النزاع المسلح بموجب القانون الدولي الإنساني.⁵

شهد النزاع المسلح الدائر تحالفات متغيرة وظهور صراعات متمايزة ولكنها مرتبطة بها تضم عددًا متزايدًا من اللاعبين. انتهى التحالف بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة وقوات صالح في ديسمبر / كانون الأول 2017، بعد اقتتال داخلي وقتل قوات الحوثيين للرئيس السابق صالح. تلقت جماعة الحوثي المسلحة دعماً سياسياً من جمهورية إيران الإسلامية التي تعترف بالحوثيين كحكومة شرعية لليمن وأرسلت "سفيراً" إلى صنعاء، فيما يتعلق بالدعم العسكري، وجدت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في عام 2021 أن "مجموعة متزايدة من الأدلة تشير إلى أن الأفراد أو الكيانات في

2 بيتر سالزبوري، "اليمن: وقف نهوض دولة الفوضى" (تشاتام هاوس 2016). <https://www.chathamhouse.org/2016/05/yemen-stemming-rise-chaos-state>؛ كالي روبنسون، "مأساة اليمن: الحرب، الجمود، والمعاناة" (مجلس العلاقات الخارجية 2022). <https://www.cfr.org/background/yemen-crisis>.

3 تألف التحالف في البداية من السعودية والإمارات والبحرين ومصر والأردن والكويت وقطر والمغرب والسنغال والسودان، لكن بعض الدول انسحبت منذ ذلك الحين. النتائج التفصيلية، فريق الخبراء البارزين، 2020، الحاشية 1 أعلاه، الملحق 1، الفقرة 1.

4 كريستين بيكرلي، "الاحتباء خلف التحالف: عدم إجراء تحقيق موثوق به وتقديم تعويضات عن الهجمات غير المشروعة في اليمن" (هيومن رايتس ووتش 2018) ص 41، 65.

<https://www.hrw.org/report/2018/08/24/hiding-behind-coalition/failure-credibly-investigate-and-provide-redress-unlawful>

5 RULAC، "النزاعات المسلحة غير الدولية في اليمن" <https://www.rulac.org/browse/conflicts/non-international-armed-conflicts-in-yemen>

الأمم المتحدة ، بموافقة ضمنية من السعودية ، والتي كانت سارية المفعول من أبريل/ نيسان إلى أكتوبر/ تشرين الأول 2022.¹¹ وعلى الرغم من اتفاق الهدنة ، فإن مواطنة لحقوق الإنسان وثقت العديد من الهجمات والانتهاكات ضد المدنيين خلال فترة الهدنة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الهجمات البرية العشوائية، والهجمات على المرافق الصحية والموظفين المدنيين، وتجنيد الأطفال واستخدامهم ، والانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز ، ووقائع الألغام الأرضية.¹² منذ دخول الهدنة حيز التنفيذ في أبريل/ نيسان 2022 ، توقفت الحملة الجوية للتخالف ، والتي شهدت زيادة عنيفة في الأشهر السابقة ، بشكل مؤقت. ومع ذلك، يمكن استئناف الضربات الجوية في أي وقت. لا يزال السكان المدنيون يواجهون صعوبات شديدة في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني الناجم عن الحرب الدائرة. بناءً على الهدنة، واصل المبعوث الأممي الخاص باليمن جهوده للتوسط لإنهاء الحرب. في الوقت نفسه، تجري محادثات بين أطراف إقليمية ويمنية، ولا سيما على المستوى الثنائي بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة و السعودية.¹³ لا تزال النتيجة النهائية وتأثير هذه التطورات على الحرب في اليمن غير مؤكدة في الوقت الحالي. لكن ما هو واضح هو أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم دون مساءلة شاملة وتعويضات للضحايا.

2.2. توثيق الانتهاكات والاعتداءات والجرائم الدولية المرتكبة في اليمن

منذ بداية الحرب في سبتمبر/ أيلول 2014، قامت هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المستقلة الوطنية والدولية ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة الأخرى بتقديم تقارير مكثفة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف للنزاع المسلح في اليمن. قد ترقى العديد من هذه الانتهاكات إلى جرائم دولية مثل جرائم الحرب، وربما تنطوي على مسؤولية جنائية لأفراد مرتبطين بأطراف النزاع ومن يدعمونهم. نظرًا للعدد الهائل من التقارير العامة، وبغض النظر عن المقالات الإعلامية، تم تقديم مجموعة مختارة فقط هنا لتوضيح السياق المستمر للارتكاب الجماعي والإيذاء الجماعي للمدنيين من قبل جميع أطراف النزاع في اليمن منذ عام 2014.

11 مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، "مبادرة الأمم المتحدة لهدنة لمدة شهرين" (2022) ، 0-truce-two-month-initiative-unmissions.org/https://osesgy.unmissions.org/united-nations-initiative-two-month-truce-0 : مجموعة الأزمات الدولية ، 'كيف ستؤدي المفاوضات بين الحوثيين والسعودية إلى انهيار اليمن' (29 ديسمبر / كانون الأول 2022) ص 4 ، https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/b089-how-huthi-saudi-negotiations-will-make-or-break-yemen

12 مواطنة لحقوق الإنسان ، "الانتهاكات والإساءات ضد المدنيين خلال هدنة اليمن" (7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022) ، https://mwatana.org/en/yemens-truce

13 سامي مجدي ، "تمردو اليمن والسعوديون في محادثات القناة الخلفية للحفاظ على الهدنة" وكالة أنباء أسوشيتد برس، 17 يناير/ كانون الثاني 2023 ، https://apnews.com/article/politics-yemen-government-saudi-arabia-houthis-2b3a40079aaf6ce-6bac9817d86d8c52a

، 'إحاطة إلى مجلس الأمن الدولي من قبل المبعوث الخاص لليمن هانز جرونديج' (17 أبريل/ نيسان 2023) ، https://osesgy.unmissions.org/briefing-united-nations-security-council-special-envoy-yemen-hans-grundberg-11

في 29 سبتمبر / أيلول 2017، تم إنشاء فريق الخبراء البارزين من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كاستجابة للحاجة إلى المراقبة والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في اليمن.¹⁴ في 7 أكتوبر / تشرين الأول 2021، صوتت الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان ضد تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين، بعد ضغوط مكثفة من قبل السعودية، بالشراكة مع الإمارات، على الرغم من الحرب المستمرة.¹⁵ تصاعد الصراع في الأشهر التالية، حيث تم توثيق مقتل أكثر من 650 ضحية مدني في يناير / كانون الثاني 2022 فقط، بمعدل 21 ضحية في اليوم، وهي أعلى حصيلة منذ سنوات، في 21 يناير / كانون الثاني 2022، تسببت غارة جوية للتحالف على مركز احتجاز بمقتل وجرح العشرات من المعتقلين، بينما أن أطلقت قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) النار على آخرين كانوا يحاولون الفرار، ما يجعل هذه الحادثة واحدة من أسوأ الحوادث منذ سنوات.¹⁶ لا توجد حاليًا آلية تحقيق دولية ترسي الأساس للمساءلة.

في الفترة من 2018 إلى 2021، وثقت فريق الخبراء البارزين نمطًا من انتهاكات وتجاوزات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع منذ سبتمبر 2014، والتي ترقى إلى جرائم دولية محتملة، وحدد المسؤولين عنها، وقدم إرشادات بشأن الوصول إلى العدالة والمساءلة. خلص تقرير الفريق الأول الذي نُشر في عام 2018، إلى أن توثيقهم "يُشير بقوة إلى أن الانتهاكات والجرائم بموجب القانون الدولي قد ارتكبت وما زالت تُرتكب في اليمن"، بما في ذلك جرائم الحرب التي ارتكبتها الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، والتحالف (بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات)، وجماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة.¹⁷ كما تسببت أطراف النزاع في تأجيج الأزمة الإنسانية الحادة في اليمن.¹⁸ فمنذ عام 2015، فرض التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات قيودًا بحرية وجوية متفاوتة كان لها تأثير مدمر على السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، خلص فريق الأمم

14 قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (36/31) UN Doc A/HRC/RES/36/31 (3 أكتوبر / تشرين الأول 2017): <https://undocs.org/A/HRC/RES/36/31>

15 ستيفاني كيرشغيسنر، "السعوديون استخدموا "الحوافز والتهديدات" لإغلاق تحقيق الأمم المتحدة في اليمن" ذا غاردين (1 ديسمبر 2021):

<https://www.theguardian.com/world/2021/dec/01/saudi-arabia-yemen-un-human-rights-investigation-incentives-and-therats>

هيومن رايتس ووتش، "مجموعات المجتمع المدني تسعى لاتخاذ إجراءات عاجلة للأمم المتحدة بشأن اليمن: أكثر من 85 مجموعة تحث الجمعية العامة على إنشاء آلية تحقيق جديدة" (2 ديسمبر 2021) ("مجموعات المجتمع المدني تسعى لاتخاذ إجراءات عاجلة للأمم المتحدة بشأن اليمن"):

<https://www.hrw.org/news/2021/12/02/civil-society-groups-seek-urgent-un-action-yemen>

16 أخبار الأمم المتحدة، "تصعيد حاد في القتال عبر اليمن يخرج عن نطاق السيطرة" (15 فبراير 2022):

<https://news.un.org/en/story/2022/02/1112042>

17 مواطنة لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش، "اليمن: الهجمات السعودية والإماراتية الأخيرة استهدفت مدنيين" (18 أبريل / نيسان 2022):

اليمن: الهجمات السعودية والإماراتية الأخيرة استهدفت مدنيين | Human Rights Watch (hrw.org)

18 فريق الخبراء، "حالة حقوق الإنسان في اليمن"، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر / أيلول 2014 وثيقة الأمم المتحدة: A / HRC / 39/43 (أغسطس / آب 2018)، الفقرتان 100 و 108 ("تقرير فريق الخبراء 2018").

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/252/79/PDF/G1825279.pdf?OpenElement>

18 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الاستعراض العالمي الشامل 2022"، (2022)، ص 115-118:

<https://www.unocha.org/2022GH0>

المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في عام 2018، إلى أن مثل هذه الأعمال، مع ثبوت النية، قد ترقى إلى جرائم دولية تنطوي على مسؤولية جنائية فردية على أعلى مستويات حكومات الدول الأعضاء في التحالف واليمن.¹⁹ استمرت التقارير العلنية لفريق الخبراء بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف المتحاربة حتى طه في عام 2021. وفي تقريره الأخير لعام 2021، خلص فريق الخبراء إلى أن الأفراد في التحالف (خاصة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، والحكومة اليمنية، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، ارتكبوا أعمالاً قد ترقى إلى جرائم الحرب. وتشمل هذه الأفعال، حسب الطرف، الضربات الجوية غير القانونية، وقتل المدنيين، والتعذيب وسوء المعاملة، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والحرمان من المحاكمة العادلة، وتجنيد الأطفال، واستخدام الألغام المضادة للأفراد، ومنع المساعدات الإنسانية.²⁰

نشر مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNOHCHR)، على مدار سنوات النزاع في اليمن، بيانات وجلسات إحاطة وتقارير تكشف عن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع في اليمن، والتي يحتمل أن ترقى إلى مرتبة الجرائم الدولية، على سبيل المثال، في بداية النزاع، في أبريل / نيسان 2015، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى إجراء تحقيقات في الضائر المدنية التي تسببت فيها الأطراف المتحاربة المختلفة، وحذر من مخاطر جرائم الحرب.²¹ في 24 مارس / آذار 2017، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن آلاف القتلى والجرحى المدنيين نتيجة انتهاكات تسببت فيها أطراف النزاع المختلفة، وذكرت أن "المجتمع الدولي لا يمكنه السماح للمسؤولين عن مقتل آلاف المدنيين بالاستمرار في التمتع بالإفلات التام من العقاب".²² مثال آخر حديث هو إحاطة بتاريخ 18 يونيو / حزيران 2021، ذكر فيه المتحدث باسم مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: "نحن قلقون للغاية من استمرار تأثير القتال على المدنيين واستهداف الأعيان المدنية في محافظة مأرب في اليمن"، حيث أورد فيه الهجمات ضد المدنيين من قبل جماعة الحوثي المسلحة، وطالب جميع أطراف النزاع باحترام التزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي.²³

19 تقرير فريق الخبراء 2018، الحاشية 17 أعلاه، الفقرات 46-59.

20 فريق الخبراء، "حالة حقوق الإنسان في اليمن"، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر / أيلول 2014 وثيقة الأمم المتحدة:

(13/48/20 HRC / A / 48/20) الفقرة 87 ("تقرير فريق الخبراء 2021"):

<https://digitallibrary.un.org/record/3953934?ln=en>

انظر أيضاً على سبيل المثال تقرير فريق الخبراء 2018، الحاشية 17 أعلاه، الفقرتان 73 و 80: نتائج فريق الخبراء 2020 التفصيلية، الحاشية 1 أعلاه، الفقرة 420.

21 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "اليمن: زيد يدعو للتحقيق في الضائر المدنية" (14 أبريل / نيسان 2015): <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2015/04/yemen-zeid-calls-investigations-civilian-casualties>

22 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "سنتان من الحرب، 13000 ضحية من المدنيين في اليمن: قتل المدنيين في اليمن" (24 مارس / آذار 2017):

<https://www.ohchr.org/en/press-releases/2017/03/two-years-war-13000-civilian-casualties-yemen?LangID=E&NewsID=21444>

23 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "إحاطة إعلامية بشأن اليمن" (18 يونيو / حزيران 2021):

<https://www.ohchr.org/en/2021/06/press-briefing-notes-yemen?LangID=E&NewsID=27173>

رفعت لجنة الخبراء التابعة للجنة العقوبات في المجلس الأمن، تقارير عامة وبيانات ورسائل لإبلاغ أعضاء مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبتها مختلف الأطراف المتحاربة على مدار فترة الحرب. الصراع الدائر في اليمن. فعلى سبيل المثال، في عام 2016، أفادت لجنة الخبراء أن "جميع أطراف النزاع في اليمن انتهكت مبادئ التمييز والتناسب وأخذ الحيطة، من خلال استخدامهم للأسلحة المتفجرة الثقيلة على المناطق السكنية ومحيطها، والأهداف المدنية، بما يخالف ذلك القانون الدولي الإنساني. إن استخدام مثل هذه الهجمات على نطاق واسع أو بطريقة منظمة يمكن أن يفي بالمعايير القانونية لاعتبارها جرائم ضد الإنسانية".²⁴ في العام التالي، 2017، وجدت لجنة الخبراء أن الغارات الجوية من قبل التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، وانتهاكات الوثنيين المرتبطة بالحرمان من الحرية، "واسعة النطاق بما يكفي لتعكس سياسة أوسع" قد ترقى إلى جرائم حرب.²⁵ مثال آخر هو تقرير اللجنة لعام 2021 الذي خلص إلى أن "الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان لا تزال تُرتكب من قبل الوثنيين والحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. لم تكن هناك أي مبادرة مهمة لمحاسبة الجناة. إن غياب سيادة القانون وخلل النظام القضائي يفسح المجال للإفلات من العقاب".²⁶

لقد وثقت التقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع المسلح مسؤولية جميع أطراف النزاع في اليمن عن ارتكاب ستة أنماط من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، مما يعكس البيانات التي تم جمعها والتحقق منها بواسطة آلية المراقبة والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة. على مدى أكثر من ثماني سنوات من النزاع، تعرض الأطفال في اليمن مرارًا وتكرارًا لانتهاكات جسيمة لا حصر لها قد ترقى إلى مرتبة الجرائم الدولية. على سبيل المثال، وثق التقرير السنوي لعام 2016 زيادة بنحو خمسة أضعاف في عدد الأطفال الذين تم تجنيدهم في عام 2015 مقارنة بالعام السابق، وزيادة بنحو ستة أضعاف في عدد الأطفال القتلى والجرحى؛ استمرت هذه الزيادة المقلقة في عام 2016.²⁷

- 24 مجلس الأمن، "التقرير النهائي للجنة الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)" / UN Doc S / 2018/192 (26 يناير 2016) الفقرة 124: <https://undocs.org/S/2018/192>
- 25 مجلس الأمن، "التقرير النهائي للجنة الخبراء المعني باليمن" (31 UN Doc S / 2018/193 يناير 2017) الفقرات 127 ، 138 ، 143: <https://www.undocs.org/S/2018/193>
- 26 تقرير لجنة الخبراء 2021 ، الحاشية 6 أعلاه ، ص 8.
- 27 الجمعية العامة للأمم المتحدة / مجلس الأمن، "الأطفال والنزاع المسلح ، تقرير الأمين العام" وثيقة الأمم المتحدة / A / 2016/360 (20 أبريل 2016) الفقرة 6: <https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2F70%2F836&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>

وتشمل الأمانة الأخرى تقريرَي 2021 و2022 السنويين اللذين كان اليمن فيهما من بين البلدان التي تحققت فيها الأمم المتحدة من أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.²⁸

منذ اندلاع الحرب في عام 2014، واصلت منظمات المجتمع المدني المستقلة الوطنية والدولية توثيق أنماط الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي والإبلاغ عنها على نطاق واسع والتي من المحتمل أن ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن. قدمت منظمات المجتمع المدني أيضًا العديد من التقارير إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات المراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة وإلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة التي تقيّم سجل حقوق الإنسان للأطراف المتحاربة، من بين تدخلات أخرى، وجهود المناصرة على مستوى الأمم المتحدة.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان آلاف الوقائع التي ارتكبتها التحالف بقيادة السعودية والإمارات، وجماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة، والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والقوات الموالية لها، والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، والقوات المشتركة المدعومة من الإمارات في الساحل الغربي. كما وثقت مواطنة بقايا أسلحة استخدمت في هجمات تنتهك القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أسلحة أمريكية وبريطانية وإيطالية الصنع. من خلال البحث الاستقصائي الميداني في مختلف مناطق اليمن، حقق فريق مواطنة المدرب في حوادث تتعلق بالهجمات البرية والجوية على المدنيين والأعيان المدنية، والألغام الأرضية، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي والتعذيب، والهجمات على المدارس والمستشفيات، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والعنف الجنسي، واستخدام التجويع كسلاح حرب، والعنف ضد المهاجرين، وحقوق المرأة، من بين انتهاكات بارزة أخرى. من بين 30 تقريراً عن حقوق الإنسان أصدرتها مواطنة بين عامي 2014 و2023، على سبيل المثال، تقرير عام 2020 عن الهجمات على المدارس اليمنية، وتقرير 2020 حول الهجمات على الرعاية الصحية في اليمن، وتقرير 2021 الصادر عن مواطنة لحقوق الإنسان ومنظمة "الامثال للحقوق العالمية" الذي يوضح كيف استخدمت جماعة الحوثيين المسلحة، والتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، التجويع كأسلوب حرب، وهو ما يشكل جريمة حرب.²⁹ قدمت مواطنة مذكرات إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى الاستعراضات الدورية الشاملة للأمم المتحدة لليمن (2019)، والمملكة العربية السعودية (2018)، وتقارير الظل إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة، مثل

28 الجمعية العامة للأمم المتحدة / مجلس الأمن ، "الأطفال والنزاع المسلح ، تقرير الأمين العام" وثيقة الأمم المتحدة / A / 2021/437 (6 / S-75/873 مايو 2021) الفقرة 5 ،

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/113/09/PDF/N2111309.pdf?OpenElement>

الجمعية العامة للأمم المتحدة / مجلس الأمن، "الأطفال والنزاع المسلح ، تقرير الأمين العام" وثيقة الأمم المتحدة / A / 2022/493 (23 / S-76/871 يونيو 2022) الفقرة 7:

[.https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/344/71/PDF/N2234471.pdf?OpenElement](https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/344/71/PDF/N2234471.pdf?OpenElement)

29 مواطنة لحقوق الإنسان ، " نزع الإبرة الوريدية وبدأت بالجري": الهجمات على مرافق الرعاية الصحية في اليمن (2020):

[/https://mwatana.org/i-ripped-iv-out-of-my-arm](https://mwatana.org/i-ripped-iv-out-of-my-arm)

مواطنة لحقوق الإنسان ، "تقويض المستقبل: الهجمات على المدارس في اليمن، مارس 2015 - ديسمبر / كانون الأول 2019"

[/https://mwatana.org/undermining-future](https://mwatana.org/undermining-future)

مواطنة لحقوق الإنسان والامثال العالمي للحقوق ، "صنع التجوع: استخدام التجويع من قبل أطراف النزاع" (2021):

[/https://mwatana.org/starvation-makers](https://mwatana.org/starvation-makers)

التقارير المقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2020)، ولجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (2022).³⁰ كما قدمت مواطنة مذكرات مكتوبة أخرى وجلسات إحاطة شفوية إلى المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة على مدار سنوات الحرب.

كما قامت منظمات المجتمع المدني الدولية المعتبرة بتوثيق الانتهاكات المتعلقة بالنزاع والجرائم الدولية المرتكبة في اليمن والإبلاغ عنها، حيث أصدرت هيومن رايتس ووتش تقارير وبيانات مختلفة حول الانتهاكات وجرائم الحرب المحتملة منذ بدء النزاع المسلح في اليمن. فعلى سبيل المثال، ذكرت هيومن رايتس ووتش في أكتوبر / تشرين الأول 2016 أن الغارة الجوية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات على مراسم جنازة في العاصمة اليمنية صنعاء، والتي قتلت ما لا يقل عن 100 شخص وجرح أكثر من 500، هي على ما يبدو جريمة حرب. ووثق بيان عام 2021 هجمات الحوثيين على المدنيين في اليمن. وحث بيان عام 2023، الذي صدر بالاشتراك مع منظمات حقوقية أخرى، جميع أطراف النزاع على وضع حد للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.³¹ كما قامت منظمة العفو الدولية، من بين منظمات المجتمع المدني البارزة الأخرى، بتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع في اليمن منذ سبتمبر / أيلول 2014، وأصدرت العديد من البيانات والتقارير المتعلقة بوضع حقوق الإنسان في اليمن، على سبيل المثال، بشأن الهجمات غير القانونية، وتواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية في

30 مواطنة لحقوق الإنسان ، "تقديم إلى الأمم المتحدة حول الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية" (29 مارس / آذار 2018):

[/https://mwatana.org/en/submission-to-the-united-nations](https://mwatana.org/en/submission-to-the-united-nations)

مواطنة لحقوق الإنسان ، عيادة حقوق الإنسان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، ومركز الخليج لحقوق الإنسان ، "تقديم إلى الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة لليمن" (2019) ،

[/https://scholarship.law.columbia.edu/human_rights_institute/17](https://scholarship.law.columbia.edu/human_rights_institute/17)

مواطنة لحقوق الإنسان ، "تقديم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنظر فيه قبل اعتماد قائمة القضايا المتعلقة باليمن في اجتماع الفريق العامل السابع والستين لما قبل الدورة في الفترة من 19 إلى 23 أكتوبر / تشرين الأول 2020" (2020) ،

[/https://mwatana.org/en/submission-to-uncesr](https://mwatana.org/en/submission-to-uncesr)

مواطنة لحقوق الإنسان ، "تقرير مشترك حول دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الدورة 74 للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب" (13 يوليو / تموز 2022):

[/https://mwatana.org/en/74st-session](https://mwatana.org/en/74st-session)

31 هيومن رايتس ووتش ، "هجوم على جنازة بقيادة السعودية يبدو أنه جريمة حرب: تحقيق دولي موثوق به على وجه السرعة" (13 أكتوبر / تشرين الأول 2016):

<https://www.hrw.org/news/2016/10/13/yemen-saudi-led-funeral-attack-apparent-war-crime>

هيومن رايتس ووتش ، "هجوم قوات الحوثي ، تهجير القرويين: ضحايا للهجمات على المدنيين ؛ واسمحوا بوصول المساعدات" (24 نوفمبر / تشرين الثاني 2021):

<https://www.hrw.org/news/2021/11/24/yemen-houthi-forces-attack-displace-villagers>

هيومن رايتس ووتش ، "أطلقوا سراح المحتجزين تعسفاً: بيان مشترك يحث الأطراف المتحاربة على الكشف عن مصير المحتجزين قسراً" (18 أبريل / نيسان 2023):

<https://www.hrw.org/news/2023/04/18/yemen-release-arbitrarily-detained-people>

جرائم الحرب، والاحتجاز التعسفي والتعذيب والمحاكمات الجائرة.³² في ديسمبر / كانون الأول 2021، حثت 85 منظمة مجتمع مدني الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات بشأن اليمن ردًا على الانتهاكات واسعة النطاق والممنهجة وجرائم الحرب التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن، بما في ذلك قتل وجرح عشرات الآلاف من المدنيين.³³

32 منظمة العفو الدولية ، "يجب ألا يكون للولايات المتحدة دور في جرائم الحرب في اليمن" (31 أغسطس / آب 2018) ، [/https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/08/the-us-should-have-no-part-in-war-crimes-in-yemen](https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/08/the-us-should-have-no-part-in-war-crimes-in-yemen)
منظمة العفو الدولية ، "الضربات الجوية وهجمات الذخائر العنقودية: توثيق منظمة العفو الدولية لهجمات التحالف في اليمن: 2015 - حتى الآن" (2019):
[/https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/1094/2019/en](https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/1094/2019/en)
منظمة العفو الدولية ، "تم الإفراج عنه ثم نفيه: التعذيب والمحاكمات الجائرة والنفي القسري لليمنيين تحت حكم الحوثيين" (2021):
[/https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/3907/2021/en](https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/3907/2021/en)
33 مجموعات المجتمع المدني تسعى لاتخاذ إجراءات عاجلة من الأمم المتحدة بشأن اليمن ، الحاشية 15 أعلاه.



العدل كأساس
للسلام

طالما عُيبت العدالة الجنائية عن الجرائم الجسيمة في اليمن. لأكثر من ثماني سنوات، كان المستوى الهائل من حالة الإفلات من العقاب من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في الفظائع التي ارتكبتها جميع الأطراف المتحاربة في جميع أنحاء البلاد. حتى قبل اندلاع النزاع الحالي، بعد انتفاضة 2011، في صفقة حصانة منحت الرئيس السابق صالح وحكومته عفوًا شاملاً عن الجرائم التي ارتكبت خلال أكثر من ثلاثة عقود من الحكم. في نهاية المطاف، شهدت هذه المقايضة، التي اعتبر فيها الأمن المفترض أكثر أهمية من المساءلة، صالح وهو يحمل السلاح إلى جانب جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة، مما أشعل صراعًا مدمرًا لا يزال مستمرًا حتى الآن. حدد فريق الخبراء الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب من قبل جميع الأطراف كأحد التحديات الحاسمة للسلام والأمن والاستقرار.³⁴

إن تحميل المسؤولين عن الجرائم الدولية في اليمن المسؤولية الجنائية يخدم أغراضًا مهمة. يمكن للمساءلة الجنائية أن تحدث فرقًا حقيقيًا على الأرض من خلال تعزيز حماية السكان والأفراد المدنيين والأعيان المدنية. وتلعب هذه الجهود دورًا حاسمًا في كسر دائرة العنف والإفلات من العقاب، لردع الفظائع ضد المدنيين والمساهمة في عدم تكرارها. تم الاعتراف بالجرائم بموجب القانون الدولي، مثل جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، على أنها "أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل" والتي "يجب ألا تمر دون عقاب".³⁵ وتعتبر ملاحقتهم القضائية الفعالة عن إدانة المجتمع الدولي لمثل هذه الجرائم، من خلال ضمان تقديم الأفراد المسؤولين عنها إلى العدالة على ما فعلوه، وعدم الإفلات من العقاب، والاعتراف بالضرر الذي لحق بالضحايا. على هذا النحو، فإن المساءلة الجنائية تثبت حق الضحايا في العدالة.

اليمن بعيد كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف. استمر الافتقار إلى المساءلة الجنائية وضعف سيادة القانون على المستوى المحلي، إلى جانب استجابة العدالة الجنائية الدولية المتعثرة، في تعزيز ثقة أطراف النزاع ومؤيديهم في حصانتهم الفعلية. في غياب أي احتمال حقيقي للمحاسبة، ليس لدى الجناة حافز يذكر لوقف إلحاق أضرار جسيمة ومعاناة شديدة للمدنيين في اليمن. نفس الشيء ينطبق على الداعمين الأجانب والشركات، مثل مصنعي الأسلحة، الذين يواصلون إطالة النزاع من خلال اعتبار الأرباح عن عمد أكثر أهمية من حياة الناس وكرامتهم. أدت فجوة المساءلة الواسعة هذه إلى تفاقم معاناة السكان المدنيين.

وبالتالي فإن الجهود المتضافرة على الطريق نحو المساءلة الجنائية يكتسي أهمية ملحة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن السعي إلى تحقيق شكل شامل من أشكال المساءلة الجنائية يكفل مواجهة الجناة من جميع أطراف النزاع ومن يدعمهم، وجميع الجرائم المزعومة بموجب القانون الدولي ذي الصلة بالنزاع المسلح في اليمن. ويؤكد هذا النهج أنه لا ينبغي السماح بالعفو عن الجرائم الدولية، كما هو

34 تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة، 2021، الحاشية 6 أعلاه، ص 8.

35 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الديباجة.

معتترف به في القانون الدولي والأمم المتحدة.³⁶ فالدروس المستفادة من التجارب السابقة في اليمن، كما ذكر أعلاه، تعزز بوضوح الحاجة إلى المساءلة لضمان سلام دائم ومستدام.

36 مثل الجرائم ضد الإنسانية ، والتعذيب ، والاختفاء القسري. كما لا يُسمح بالعفو الذي يتعارض مع حق الضحايا في سبيل انتصاف فعال ، ولا سيما التعويضات. لدى الأمم المتحدة "سياسة معارضة العفو عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، بما في ذلك في سياق مفاوضات السلام". جان ماري هنكرتس ولويز دوزوالد بيك (محرران) ، القانون الإنساني الدولي العرفي - المجلد الأول ، القواعد (مطبوعة جامعة كامبريدج 2005) ، القاعدة 159 ،

<https://www.ohchr.org/en/publications/policy-and-methodological-publications/rule-law-tools-post-conflict-states-amnesties>

فريق الخبراء البارزين، 2021، ، الحاشية 7 أعلاه ، الفقرة 70.



**العقبات التي
تعترض جهود
المساءلة الجنائية**

تواجه مكافحة الإفلات من العقاب في اليمن عقبات كبيرة. يوجز هذا القسم بعض هذه العقبات ويقدم خلفية أوسع نطاقاً يمكن على أساسها السعي لتحقيق العدالة الجنائية. ترمي المناقشة اللاحقة في التقرير حول السبل المحددة للمساءلة الجنائية إلى معالجة بعض هذه المسائل بمزيد من التفصيل.

1.4. توافر سبل المساءلة الجنائية

تخضع محاكمة الأفراد المسؤولين عن الجرائم الدولية لتوافر السبل القانونية الوطنية والدولية. في حالة اليمن، لا توجد حالياً سوى خيارات قليلة لتتبع العدالة الجنائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخيارات المتاحة محدودة بمجموعة من القيود. حتى لو نجحت جهود العدالة، فمن المرجح أن تسفر عن نتائج جزئية فقط لا تعكس النطاق الكامل للإجرام أو قد تفشل في التركيز على أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية.

في الوقت الحاضر، أنظمة القضاء المحلية لأطراف النزاع - بما في ذلك اليمن و السعودية والإمارات - ليست خيارات صالحة لتحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم الدولية المرتكبة في اليمن. وهم غير قادرين على ضمان إجراء تحقيقات ومحاكمات ذات مصداقية وفقاً لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان المعترف بها. ولم تكن الخطوات المحدودة المتخذة حتى الآن على الصعيد المحلي فعالة في كبح جماح الإفلات من العقاب الذي لا يزال سائداً. لا يشير الوضع الحالي إلى الإرادة السياسية المحلية لإقامة العدل الفعال وتنفيذ الإصلاحات اللازمة (انظر القسم 5).

وإزاء هذه الخلفية، فإن السبل المتاحة على الصعيد الدولي وفي الدول الثالثة - لا سيما المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة المحلية الأجنبية (انظر القسمين 6.2 و 6.3) - أصبحت ذات أهمية كبيرة. ولكل من هذه السبل مزايا وعيوب متأصلة من حيث الاعتبارات الرئيسية، بما في ذلك القدرة الحالية على مقاضاة أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم الدولية، وتأثير الديناميات الجيوسياسية، وإمكانية وصول الضحايا، والشرعية، والمساهمة في تحقيق العدالة بعد انتهاء النزاع في اليمن.

لدى المجتمع الدولي خيار معالجة محدودة توافر سبل المساءلة عن طريق وضع آليات جديدة. إنشاء آلية دولية مستقلة ذات تركيز جنائي في اليمن خطوة حاسمة يمكن اتخاذها على الفور إذا استجتمعت الدول ما يكفي من الشجاعة السياسية (انظر القسم 6.1.1). مثل هذه الآلية هي تدبير تحضيري مؤقت قيم للغاية ولكن لا يرقى إلى مستوى إحالة المحكمة الجنائية الدولية أو المحكمة الدولية (الخاصة لليمن) (انظر فيما يتعلق بذلك القسم 6.4). مع ذلك، الظروف الحالية ليست مواتية لإحالة مجلس الأمن الدولي للوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولا إلى إنشاء محكمة لليمن. يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعزيز جهود المساءلة من خلال إنشاء آلية تحقيق وإبلاغ مستقلة (انظر القسم 6.1.2).

2.4. الإرادة السياسية

يعتمد تبني تدابير معالجة فجوة المساءلة المتفشية إلى حد كبير على الإرادة السياسية. على الرغم من التزامهم المزعوم بالعدالة، فقد أخفقت جميع أطراف النزاع في التحقيق بشكل موثوق ومقاضاة الجرائم الدولية المزعومة التي ارتكبتها أفراد في صفوفهم. وبعد أكثر من ثماني سنوات من النزاع، لم تُتخذ تدابير مساءلة كافية، بينما يستمر الإفلات من العقاب. أعرب فريق الخبراء البارزين، في تقريره

الأخير، عن مخاوفه المثيرة للقلق إزاء "دليل على إحجام عميق الجذور" بين أعضاء الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وأعضاء التحالف وجماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة لاتخاذ إجراءات بشأن المساءلة الجنائية.³⁷

كما اتخذت الأطراف المتحاربة خطوات كبيرة لمنع الآخريين من التدقيق في أفعالهم من خلال إعاقة التحقيقات في الجرائم الدولية، بما في ذلك على مستوى الأمم المتحدة. كشفت صحيفة الغارديان أن السعودية استخدمت تكتيكات عدوانية ضد المندوبين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كجزء من حملة ضغط لتفكيك فريق الخبراء البارزين - آلية التحقيق الدولية الوحيدة لليمن التي ساهمت في إرساء أسس المساءلة منذ عام 2017. أوصى فريق الخبراء البارزين بشدة بأن يركز المجتمع الدولي على المساءلة الجنائية، تضمنت التكتيكات المزعومة التي استخدمتها السعودية حوافز مالية وتهديدات ضد الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، على سبيل المثال منع مواطني الدول من الوصول إلى الديار المقدسة إذا لم ترفض الدول العضو المعنية الإجراء لاستمرار ولاية فريق الخبراء البارزين. لقد كانت جهود الضغط هذه التي يبذلها الطرف المتحارب ناجحة، صوت مجلس حقوق الإنسان ضد تمديد ولاية فريق الخبراء البارزين في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، مما يجعلها المرة الأولى التي يرفض فيها المجلس مشروع قرار منذ إنشائه في عام 2006.³⁸

منذ ذلك الحين، فشل المجتمع الدولي في إنشاء آليات أخرى - مثل هيئة تحقيق تابعة للأمم المتحدة تركز على القضايا الجنائية - لسد الفجوة الناتجة. من جانبه، لم يُظهر مجلس الأمن أي استعداد لإحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من خطورة الوضع. تواصل الدول والشركات تقديم الأسلحة وغيرها من أشكال الدعم العسكري لأطراف النزاع المتورطة في أنماط من الانتهاكات، بغض النظر عن التوثيق والإدانة المتكررة، على الصعيدين المحلي والدولي، لدورها في إدامة الصراع وتواطؤهم المحتمل. لقد وضع فشل الإرادة السياسية عبتًا أكبر على منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لدفع أجندة المساءلة من خلال التوثيق وإعداد التقارير والتقاضي.

3.4. عدم الموثوقية

أنشأ أطراف النزاع على مر السنين هيئات تحقيق خاصة بهم كمحاولة واضحة لدرء النقد الدولي والتدقيق الدولي بدلًا من التصدي للإفلات من العقاب. أعادت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا إحياء اللجنة الوطنية الحكومية في عام 2015، مع تصاعد الضغط في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإجراء تحقيق دولي. أنشأ التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات الفريق المشترك لتقييم الحوادث الخاص (JIAT) في عام 2016، ردًا على الانتقادات الدولية المتعلقة بعملياته العسكرية. أعلنت جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة في عام 2021، عزمها على إنشاء لجنة تحقيق وطنية مستقلة، بعد أن أبلغ فريق الخبراء البارزين علنًا عن انتهاكاتها لعدة سنوات. ومع ذلك، فإن تحقيقات الحوثيين في الانتهاكات التي يرتكبها أعضاؤها استثنائية ولا تفي بالمعايير الدولية. الهيئات المرتبطة

37 المرجع نفسه، الفقرة 29.

38 كيرشغيسنر، الحاشية 15 أعلاه.

بالحوثيين التي زعمت أنها تحقق في الأضرار المدنية لم تكن مستقلة أو نزيهة أو ذات مصداقية أو فعالة أو شفافة (انظر القسم 5.1).³⁹

كما أثارت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان المعتبرة مخاوف كبيرة بشأن اللجنة الوطنية والفريق المشترك (JIAT)، لأن هذه الهيئات التابعة للأطراف المتحاربة تفشل في تلبية المعايير الدولية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قضايا الاستقلال والشفافية والفعالية (انظر القسم 5). فعلى سبيل المثال، في عام 2022 لفت مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الانتباه إلى الحاجة الماسة لتمتع اللجنة الوطنية بالاستقلالية الهيكلية والوظيفية والحياد والشفافية.⁴⁰ وخلص فريق الخبراء إلى أن اللجنة الوطنية، وهي جزء لا يتجزأ من الهيكل الحكومي اليمني، والفريق المشترك للتآلف لا يفيان بالمعايير المنصوص عليها في القانون الدولي لضمان المساءلة.⁴¹

وقد قدمت هذه الهيئات لأطراف النزاع عذراً جاهزاً لاتخاذ إجراءات عند مواجهة انتهاكات مزعومة للتهرب من أي مساءلة ذات مغزى. أظهرت التجربة أن اللجان التي أنشأتها الحكومة في أوقات النزاع المسلح يكاد يكون من المستحيل أن تكون مستقلة في الممارسة وفي الإدراك. لذلك، هناك حاجة إلى آلية تحقيق دولية،⁴² إلا أنه منذ فشل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين في أكتوبر / تشرين الأول 2021، لم يتخذ المجتمع الدولي أي إجراء حاسم لمعالجة فجوة المساءلة الهائلة. ومع ذلك، فبعد فترة وجيزة من إنهاء ولاية فريق الخبراء، أصدرت مجموعة كبيرة من الدول بياناتاً مشتركة دعت فيه المجتمع الدولي إلى معالجة "الحاجة الملحة للمراقبة والتحقيقات المستقلة والحيادية" و "استخدام جميع الفرص داخل نظام الأمم المتحدة لتقييم الحقائق على الأرض بطريقة حيادية، والعمل نحو المساءلة".⁴³ على عكس هذه الدعوة، حولت الدول اهتمامها إلى دعم هيئات الأطراف المتحاربة، مثل اللجنة الوطنية، وفريق تقييم الحوادث المشترك، الأمر الذي

39 فريق الخبراء 2021، تحديث بخصوص المساءلة، الحاشية 7 أعلاه ، الفقرات 25-28 ؛ مواطنة لحقوق الإنسان وعبادة لوينشتاين الدولية لحقوق الإنسان ، كلية الحقوق بجامعة ييل ، "عدنا إلى الصفر: عن حالة جبر الضرر للمدنيين في اليمن (2022)" ص 119-124 :

<https://mwatana.org/zero>

40 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، "تنفيذ المساعدة الفنية المقدمة إلى لجنة التحقيق الوطنية للتحقيق في مزاعم الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن" وثيقة الأمم المتحدة (19 A / HRC / 51/62 / 30 سبتمبر / أيلول 2022) الفقرات 12-13 ، 37 ("تقرير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2022") ،

41 فريق الخبراء، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر / أيلول 2014" وثيقة الأمم المتحدة (3 A / HRC / 42 / CRP.1 / 30 سبتمبر / أيلول 2019) الفقرتين 885 ، 888 ("نتائج فريق الخبراء المفصلة 2019") :

<https://www.securitycouncilreport.org/un-documents/document/a-hrc-42-crp-1.php>

أيضاً: نتائج فريق الخبراء التفصيلية 2020، الحاشية 1 أعلاه ، الفقرات 366 (380) ، (545) .fn

42 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، "تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات مخلة أو تعسفية ، فيليب ألتون" وثيقة الأمم المتحدة (2 A / HRC / 8/3 / 30 أيار / مايو 2008) الفقرات 14 و 20 و 35 :

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/132/53/PDF/G0813253.pdf?OpenElement>

سارة كني ، "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يدعم" التحقيق الوطني في اليمن "، لكن هل هو تبييض في طور التكوين؟ (2 أكتوبر 2015) :

<https://www.justsecurity.org/26517/human-rights-council-supports-yemens-national-inquiry-white-wash-making/>

43 حكومة هولندا ، "بيان مشترك بشأن اليمن" (29 أكتوبر 2021) :

<https://www.government.nl/documents/diplomatic-statements/2021/10/29/joint-statement-on-yemen>

يمثل إشكالية كبيرة نظراً لإخفاقها في الامتثال للمعايير الدولية.⁴⁴ حتى الآن، لم يف المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه السكان المدنيين الأبرياء في اليمن، بما في ذلك الفشل في إنشاء آلية دولية تركز على القضايا الجنائية لليمن على النحو الذي حثت عليه العديد من منظمات المجتمع المدني.⁴⁵ تُظهر إخفاقات الهيئات التابعة للأطراف المتحاربة، بالإضافة إلى عدم وجود خطوات محلية فعالة نحو المساءلة، أن آلية دولية مستقلة حاليًا هي وحدها القادرة على ضمان المساءلة.

4.4. تعدد الجناة

ينطوي النزاع في اليمن على عددٍ كبيرٍ من الأفراد الذين قد يتحملون المسؤولية عن الجرائم الدولية. إن الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للنزاع تورط مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة: الجهات الفاعلة المسلحة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك القوات المسلحة التابعة للدولة، والقوات المدعومة والمجندة من الدولة، والجماعات المسلحة غير التابعة لدول؛ الجهات الفاعلة اليمنية وغير اليمنية بما في ذلك بعض الدول المجاورة ودول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران؛ بالإضافة إلى جهات فاعلة عامة وخاصة تشارك فيها جهات فاعلة عسكرية وحكومية وشركات.⁴⁶ بعض هذه الجهات مرتبطة من خلال تحالفات عسكرية وسياسية متغيرة، بينما يدعم آخرون الأطراف المتحاربة من خلال عمليات نقل الأسلحة وغيرها من المساعدات العسكرية.

يمكن للأفراد المنتسبين إلى هذه الجهات الفاعلة، مثل أفراد القوات المسلحة التابعة للدولة والجماعات المسلحة غير الحكومية والقادة السياسيين والمرتزقة تحمل المسؤولية الجنائية لارتكاب أو محاولة ارتكاب جريمة - بشكل مباشر أو غير مباشر أو كمشارك في ارتكاب جريمة - بموجب القانون الدولي. يمكن أيضًا مقاضاة فرد بتهمة الأمر بارتكاب جريمة دولية أو الحض أو التشجيع أو المساعدة في ارتكابها أو التحريض عليها، أو المساهمة بطريقة أخرى في ارتكاب أو محاولة ارتكاب مثل هذه الجريمة من قبل مجموعة من الأشخاص يعملون لغرض مشترك.⁴⁷

قادة القوات المسلحة التابعة للدولة والجماعات المسلحة غير الحكومية، وغيرهم من القادة، مسؤولون جنائياً عن الجرائم الدولية المرتكبة بناءً على أوامره.⁴⁸ يمكن أيضًا تحميل القادة العسكريين والقادة المدنيين والرؤساء الآخرين المسؤولية الجنائية بناءً على مسؤولية القيادة و/ أو الرؤساء عندما يعملون أو كان لديهم سبب يدعوهم إلى معرفة أن المرؤوسين كانوا على وشك ارتكاب جرائم دولية

44 قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 51/39 (11 51/39 UN Doc A / HRC / RES / 51/39 أكتوبر 2022) الفقرات 5-6 ، 18 : <https://undocs.org/A/HRC/RES/51/39>

45 مجموعات المجتمع المدني تسعى لاتخاذ إجراءات عاجلة من الأمم المتحدة بشأن اليمن ، الحاشية 15 أعلاه.

46 مارتا أبرانتس مينديز ، "ممر إلى العدالة: آراء مختارة من المجتمع المدني اليمني للعدالة الانتقالية والمساءلة طويلة الأجل في اليمن" (مؤسسة المجتمعات المفتوحة 2021) ص 13 ، <https://www.opensocietyfoundations.org/publications/a-passage-to-justice>

47 بما أن أنماط المسؤولية يمكن أن تختلف بين الولايات القضائية الجنائية ، فقد تمت الإشارة إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، المادة 25- انظر فيما يتعلق بجرائم الحرب أيضاً هنكرتس و دوزوالد بيك ، الحاشية 36 أعلاه ، القاعدتان 151 و 152 .

48 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، المادة 25 (3) (ب) ؛ هنكرتس و دوزوالد بيك ، الحاشية 36 أعلاه ، القاعدة 152 .

أو كانوا يرتكبونها ولم يتخذوا تدابير كافية لمنعهم أو معاقبة الأشخاص المسؤولين.⁴⁹ يمكن أن ينتج الفشل اللاحق في معاقبة المرؤوسين عن الإخفاق في التحقيق و / أو الإبلاغ عن الجرائم المحتملة إلى السلطات المختصة.⁵⁰

يخاطر المسؤولون الحكوميون والمسؤولون التنفيذيون في الشركات بالتواطؤ في الجرائم الدولية من خلال عمليات نقل الأسلحة إلى أطراف النزاع المتهمين بارتكاب هذه الجرائم المشتبه بها في اليمن. قد تمتد المسؤولية الجنائية للأفراد في بعض الولايات القضائية المحلية لتشمل أيضًا الأشخاص الاعتباريين، مثل شركات الأسلحة. ومع ذلك، تفتقر المحكمة الجنائية الدولية إلى الولاية القضائية على الشركات، وبالتالي يمكنها فقط محاكمة الأشخاص الطبيعيين، مثل المديرين التنفيذيين للشركات، المتورطين في جرائم دولية.⁵¹

تميل جهود العدالة الدولية إلى التركيز على أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية، وتسعى إلى استهداف أولئك الذين خططوا أو أمروا أو دبروا هذه الجرائم على أعلى المستويات العسكرية والسياسية. يمكن أن تقف الحصانات التي يتمتع بها مسؤولو الدول الأجنبية عقبة في طريق سعي الضحايا إلى العدالة أمام المحاكم المحلية. ومع ذلك، قد تكون هذه الحصانات غير قابلة للتطبيق أمام بعض المحاكم الدولية.⁵²

لا يوجد في الوقت الحاضر سبيل واحد قادر على مواجهة مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع اليمني، ولا مختلف المسائل القانونية والسياسية وغيرها التي تثار. على سبيل المثال، قدمت المحاكم المحلية الأجنبية والمحكمة الجنائية الدولية نقاط دخول لتقديم شكاوى ضد الجهات الحكومية والشركات التي يُحتمل أن تكون متواطئة من خلال تجارة الأسلحة، لكن قدرتها على مقاضاة أولئك الذين يتحملون المسؤولية الأكبر في صفوف الأطراف المتحاربة تظل محدودة أو غائبة بسبب الصعوبات في الولاية القضائية، والتحديات السياسية والعملية.

5.4. النزاع المسلح المستمر

يطرح النزاع المسلح الدائر تحديات كبيرة أمام التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقة مرتكبيها. منذ سبتمبر/ أيلول 2014، استمر حجم الانتهاكات الجسيمة والضحايا في التزايد مع كل سنة إضافية من القتال. وعلاوة على ذلك، فإن الحال العسكري يخلق سياقًا آمنًا صعبًا ومن المرجح أن يعقد وصول المحققين أو المدعين الدوليين إلى البلاد. كما أن التنقل داخل البلد معرض لمخاطر جسيمة تتعلق بالسلامة والأمن. قد يخشى الشهود والضحايا وغيرهم من مشاركة تجاربهم عندما يعيشون تحت سيطرة جهات معادية أو يواجهون عدم وجود آليات حماية قوية. وربما قد يكون آخرون أُجبروا على الفرار، مرة أو أكثر، خلال سنوات من القتال المستمر، مما قد يعقد التحقيقات في قضايا محددة.

49 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مادة 28: هنكرتس و دوزوالد بيك، الحاشية 26 أعلاه، القاعدة 153.

50 لمرجع نفسه. تعليق على المادة 153 ص 562.

51 حيثما ينص القانون الوطني على ذلك، يجوز مقاضاة الشركات، بالإضافة أو بدلاً من ذلك، للحصول على تعويضات عن دورها، مثل التواطؤ، في الجرائم الدولية.

52 ألكسندر سكندر جالاند، "حق الضحايا في العدالة والحصانات والطرق الجديدة للعدالة الجنائية الدولية" (2022) 25 مجلة إنترناشيونال كوميوستي لو ريفيو (مراجعة قانون المجتمع الدولي) 184.

وعلى الرغم من وجود العديد من النازحين داخليا في اليمن، إلا أن عددًا أقل بكثير منهم لجأوا إلى خارج الحدود وقد يمثل هذا تحديًا للوصول السلطات الدولية إلى الضحايا والشهود، بينما قد يكون المشتبه بهم أقل احتمالًا لتحريك ولاية دول ثالثة. في حالة الحرب المطولة، سيواجه المدعون تحديات في جمع شهادات الشهود والوثائق وغيرها من الأدلة المادية.

يعتمد الوصول إلى التحقيقات على تعاون مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع. لقد تشظت البلاد على طول خطوط السيطرة التي تمارسها الجهات المسلحة القوية.⁵³ تسيطر جماعة أنصار الله (الحوثي) المسلحة على العاصمة صنعاء وجزء كبير من مساحة المناطق الشمالية من البلاد، حيث يقيم معظم السكان المدنيين. لم يُسمح لفريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة لعدة سنوات بدخول اليمن ودول التحالف الأخرى، على الرغم من الطلبات المتكررة.⁵⁴ ومع ذلك، فقد تمكن الفريق من المشاركة في النتائج العامة للتحقيقات مع مختلف أطراف النزاع، مثل جماعة الحوثي المسلحة، والتحالف، والإمارات، والمجلس الانتقالي.⁵⁵ وبشكل مغاير، لم يتم الرد باستمرار على مراسلات اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات حقوق الإنسان التابعة للحكومة من قبل جماعة الحوثيين المسلحة، كما لم يسمح للجنة بالوصول الرسمي إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعة.⁵⁶

من المرجح أن تواجه سلطات التحقيق والادعاء العام تحديات في الوصول المباشر إلى الأدلة والحصول على تعاون أولئك الذين يمتلكون هذه المواد، ولا سيما أطراف النزاع. ومع ذلك، لا يزال بإمكانهم التعامل مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية التي تشارك في أعمال التوثيق وتحافظ على علاقات وثيقة مع الضحايا والمجتمعات المتضررة. يمكن لهذا التعاون أن يدعم عملهم من خلال تسهيل الوصول إلى المواد والشهود المهمين الذين سيظل الوصول إليهم غير ممكن لولا ذلك.

53 للحصول على خريطة للسيطرة الإقليمية في اليمن، انظر ACLED، 'The State of Yemen'، https://acleddata.com/2022/07/20/the-state-of-yemen-q1-2022-q2-2022

54 تقرير فريق الخبراء البارزين، 2021، الحاشية 20 أعلاه، الفقرة 9.

55 فريق الخبراء البارزين، 2020 النتائج التفصيلية، الحاشية 1 أعلاه، الفقرة 22.

56 "التقرير الدوري العاشر للجنة الوطنية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان 1/7 / 2021-31/7/2022" (2022)، ص 58.

أعلاه، الفقرة 15. <https://www.nciye.org/en>؛ تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2022، الحاشية 40.



التحقيقات
والمقابلة على
المستوى المحلي

يقع على عاتق جميع الدول الأطراف في النزاع المسلح في اليمن واجب التحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية التي يرتكبها رعاياها أو قواتها المسلحة، أو على الأراضي الخاضعة لولايتها قضائية. في حالة وجود أدلة كافية، من واجبهم مقاضاة ومعاقبة المسؤولين.⁵⁷ كما يقع على الدول واجب توفير سبل الانتصاف للضحايا، والتي تشمل المساواة والفعالية في الوصول إلى العدالة والتعويضات.⁵⁸ لطالما شكلت المحاكم المحلية تقليديا السبيل الأساسي للعدالة الجنائية. ومع ذلك، فإن إضفاق الدول في تقديم الجناة إلى العدالة قد يؤدي في حد ذاته إلى حدوث انتهاك، ويسهم في تكرار الفظائع، ويدفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لأخطر الجرائم التي تثير قلق الجميع.

يقيّم هذا القسم قدرة الأنظمة القضائية المحلية في اليمن، وكذلك لقيادة التحالف السعودية والإمارات، بما يشمل أطراف النزاع التابعة لها على التحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها وفقاً لمعايير القانون الدولي.⁵⁹ التحقيق في الانتهاكات المشتبه بها يجب أن يكون باستقلالية وحياد و سرعة وفعالية ومصداقية وشفافية.⁶⁰ وحيثما توجد أدلة كافية على ارتكاب الجريمة، يجب أن تنظر في القضايا محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة تمثل لمعايير الإجراءات القانونية الواجبة و ضمانات المحاكمة العادلة.⁶¹

57 اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة : لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، "التعليق العام رقم 31: طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد" (26 مايو/ أيار 2004) الفقرة 18 ("التعليق العام رقم 31") ،

https://digitallibrary.un.org/record/533996_ar

هنكرتس ودوزوالد بيك ، الحاشية 26 أعلاه ، القاعدة 158 :

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، "تقرير الخبير المستقل لتحديث مجموعة المبادئ لمكافحة الإفلات من العقاب ، ديان أورنتليشر" (8 فبراير/ شباط 2005) المبدأ 19 ("مبادئ الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب") ،

<https://undocs.org/C/CN4/2005/102/ADD1>

: الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 'المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي' المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/147 في 16 ديسمبر/ كانون الأول 2005 (21 مارس / آذار 2006) ، (المبدأ 4 ("المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة") ،

<https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-and-guide-lines-right-remedy-and-reparation>

58 المرجع نفسه. المبدأ 3 و 11. حول الالتزام القانوني الدولي للأطراف المتحاربة بتقديم تعويضات للضحايا المدنيين في اليمن ، انظر مواطنة لحقوق الإنسان وعبادة لوينشتاين الدولية لحقوق الإنسان ، كلية الحقوق بجامعة بيل ، الحاشية 39 أعلاه.

59 إن إدراج دول معينة ، مثل إيران والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، في مكان آخر في التقرير لا ينتقص من دورها في النزاع اليمني من خلال دعمها لأحد الأطراف المتحاربة. لا يشكل النظام القانوني المحلي لإيران وسيلة متاحة للضحايا للوصول إلى العدالة ، على النحو المبين في القسم 6.3.

60 التعليق العام رقم 31 ، الحاشية 57 أعلاه ، الفقرة 15 : مبادئ الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب ، الحاشية 57 أعلاه ، المبدأ 19 : المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ، الحاشية 57 أعلاه ، المبدأ 3 (ب) : مارك لاتيمر ، "الواجب في القانون الدولي للتحقيق في الوفيات المدنية في النزاعات المسلحة" في مارك لاتيمر وفيليب ساندرز ، المنطقة الرمادية: الحماية المدنية بين حقوق الإنسان وقوانين الحرب (هارت / بلومزبري 2018) ، ص 72-41 : لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، "التعليق العام رقم 36: المادة 6: الحق في الحياة" ، وثيقة الأمم المتحدة / CCPR / C / GC / 36 سبتمبر/ أيلول 2019) الفقرة 28 ،

<https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/general-comment-no-36-article-6-right-life>

61 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المواد 10-11 : اتفاقيات جنيف ، الفن المشترك 3 (1) (د) : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مادة. 14 : البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف ، المادة. 6 (2) : الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، مادة. 12-13 : هنكرتس ودوزوالد بيك، الحاشية 36 أعلاه ، القاعدة 100.

1.5. اليمن

1.1.5. التشريعات المحلية والهيكل القانوني

وقع اليمن على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام 2000، لكنه لم يصادق عليه بعد. لا يتضمن قانون العقوبات اليمني أحكامًا تتناول الجرائم الدولية، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولا يبدو أن القانون يشمل جميع أنماط المسؤولية ذات الصلة، ولا سيما المسؤولية العليا أو مسؤولية القادة.⁶² يمكن محاكمة مجرمي الحرب على جرائم عادية معينة، مثل القتل. ومع ذلك، فإن الملاحقة القضائية للجرائم كجرائم دولية مهمة لأنها تعترف بخطورتها، وتقضي بإصدار الأحكام المناسبة، وتتجنب العقوبات القانونية، مثل قوانين التقادم.⁶³ علاوة على ذلك، فإن بعض الجرائم الداخلية في اليمن يعاقب عليها بالإعدام، وهو ما تم فرضه في محاكمات جائزة ومسيسة مخالفة للقانون الدولي.⁶⁴

لا يحتاج قانون العقوبات اليمني إلى إصلاح كبير فحسب، بل من غير المرجح أن يحاكم نظام العدالة اليمني الأفراد بشكل عادل. تنتهك حقوق المحاكمة العادلة بشكل منهجي في جميع أنحاء اليمن.⁶⁵ ومن الأمثلة على ذلك تقييد أو الحرمان من الاتصال بمحام، وانتزاع الاعترافات القسرية من خلال التعذيب، وعدم تمكن المتهمين ومحاميهم من الاطلاع على ملفات القضايا.⁶⁶ وقد سعت أطراف النزاع إلى استخدام الجهاز القضائي كأداة لخدمة المصالح السياسية أو لقمع وترهيب أي معارضة أو اعتراض، الأمر الذي أثر بشكل أكبر على الثقة في قدرته على إقامة عدالة نزيهة.⁶⁷

62 قرار جمهوري بقانون رقم 12 لسنة 1994 في شأن الجرائم والعقوبات (قانون العقوبات اليمني).

63 إتفاقية عدم انطباق القيود القانونية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية : هنكرنس ودوزوالد بيك ، الحاشية 26 أعلاه ، القاعدة 160 : فريق الخبراء البارزين 2020 النتائج التفصيلية ، الملاحظة أعلاه 1 ، الفقرة 583 389 fn ؛ إلينا ماكولان ، "جرائم دولية أم جرائم عادية؟" التصنيف المزدوج للحقائق " كطريقة تفسيرية " (2021) ، 21 ، مجلة مراجعة القانون الجنائي الدولي 403 ، ص 410 ،

https://brill.com/view/journals/icla/21/3/article-p403_403

64 انظر على سبيل المثال قانون الجرائم والعقوبات اليمني ، الحاشية 52 أعلاه ، المادة 234. فريق الخبراء البارزين 2020 النتائج التفصيلية ، الملاحظة 1 أعلاه ، الفقرتان 356 و 389 : مواطنة لحقوق الإنسان ، "محاكم الانتهاكات: دراسة حالة للمحاكم الجزائية المتخصصة في اليمن 2015-2020" (2021) ص 120 ، <https://mwatana.org/en/unfair-trials>

65 مواطنة لحقوق الإنسان ، "محاكم التنكيل: دراسة حالة عن المحاكم الجزائية المتخصصة في اليمن - 2015-2020" ، نُشر في سبتمبر/أيلول 2021. متاح على: <https://mwatana.org/wp-content/uploads/2021/09/Courts-for-Abuse-Study-Ar-.pdf>

66 فريق الخبراء البارزين 2020 النتائج التفصيلية ، الملاحظة 1 أعلاه ، الفقرات 356-348 : مواطنة لحقوق الإنسان ، الحاشية 54 أعلاه ، الصفحات 104-107 ، 130-131.

67 منظمة العفو الدولية ، اليمن: أحكام قضائية ضد 30 شخصية معارضة سياسية بالإعدام بعد محاكمة صورية ، 9 يوليو / تموز 2019 ،

<https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2019/07/yemen-huthi-run-court-sentencing-30-political-opposition-figures-to-death-following-sham-trial/>

فريق الخبراء البارزين ، "حالة حقوق الإنسان في اليمن ، بما في ذلك الانتهاكات والانتهاكات منذ سبتمبر/أيلول 2014" (28 سبتمبر/أيلول 2020) ؛ <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/2020-09-09-report.pdf>؛

محمد الشويطر ، "أثر الحرب على نظام العدالة اليمني". (اتحاد المساعدة القانونية الدولية 2021) 9-10 pp.

<https://www.publicinternationallawandpolicygroup.org/report-the-impact-of-the-war-on-yemens-justice-system>

فريق خبراء الأمم المتحدة 2022 تقرير ، الحاشية 6 أعلاه ، ص 3.

التشريع المحلي الوحيد في اليمن الذي يشمل جرائم الحرب هو قانون الجرائم والعقوبات العسكرية لعام 1998.⁶⁸ ومع ذلك، فإن الجرائم الدولية الأخرى، مثل الجرائم ضد الإنسانية، غير مدرجة في قانون الجرائم والعقوبات العسكرية. وقد أعرب فريق الخبراء البارزين وغيرهم من الخبراء المستقلين عن قلقهم بشأن الفصل في قضايا الجرائم الدولية من جانب المحاكم العسكرية بدلاً من المحاكم المدنية.⁶⁹ فوفقاً لفريق الخبراء البارزين، قد يكون نظام القضاء العسكري اليمني أقل امتثالاً لحقوق الإنسان من المحاكم المدنية العادية، التي تعاني من نقاط ضعف عميقة الجذور.⁷⁰

بالإضافة إلى الحماية غير الكافية لحقوق المحاكمة العادلة، يعاني القضاء اليمني من مشاكل خطيرة أخرى، بما في ذلك مدى قدرته على إقامة العدل بشكل مستقل ونزيه. كانت أوجه القصور هذه موجودة قبل الحرب ولكنها تفاقمت أثناء الأعمال العدائية التي طال أمدها.⁷¹ وادت أكثر من ثماني سنوات من العنف المسلح، وما أعقب ذلك من عدم الاستقرار والدمار، إلى إيقاع إجهاد شديد على سيادة القانون، وإقامة العدل بأنصاف ونزاهة، ومصداقية القضاء بين المواطنين اليمنيين. لقد الحق النزاع أضراراً بالغة بالهيكل الأساسية للقضاء. وواجه النظام القضائي عبئاً متزايداً من القضايا مع ضعف أو غياب السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون، وقلة الخبرة في مقاضاة الجرائم الدولية وعدم كفاية الميزانيات، في آنٍ معاً.⁷² تسود بيئة من التهيب، مما يثير مخاوف جدية بشأن حماية الضحايا والشهود وأعضاء الجهاز القضائي في مواجهة أعمال انتقامية محتملة في قضايا سياسية حساسة.⁷³

ومن دواعي القلق العميق الأخرى أن النظام القضائي اليمني قد تجزأ وفقاً للسيطرة الإقليمية التي تمارسها الجهات الفاعلة المختلفة في النزاع. في الممارسة العملية، ظهرت نظم قانونية متوازية لا تعترف بشرعية بعضها البعض. فإلى جانب القضاء الرسمي الخاضع لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، تدير جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسلحة نظامها القضائي الخاص في المناطق التي تسيطر عليها، بما في ذلك محكمة جنائية متخصصة في العاصمة اليمنية صنعاء.⁷⁴ عزّزت جماعة الحوثي المسلحة أشخاصاً للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة السيئة

68 قرار جمهوري بالقانون رقم 21 لسنة 1998 في شأن الجرائم والعقوبات العسكرية ، الفصل الثالث.

69 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، "مشروع المبادئ التي تحكم إدارة العدل من خلال المحاكم العسكرية" (13 يناير/ كانون الثاني 2006) ، تعليق على المبدأ رقم 9 ، <https://digitallibrary.un.org/record/571377?ln=en>.

70 فريق الخبراء البارزين 2020، الحاشية 56 أعلاه ، الفقرة 89 ، النتائج التفصيلية ، الحاشية 1 أعلاه ، الفقرة 390.

71 المرجع نفسه. الفقرات 337 و 384-383 ؛ برانتيس مينديز ، الحاشية 35 أعلاه ، ص 11 ، 25 ، 27.

72 محمد الشويطر وإيميلي كوزاك ، "القضاء في اليمن: الوضع الراهن والتحديات الحالية واعتبارات ما بعد النزاع" (جذور عميقة <https://www.deeproot.consulting/single-post/2019/11/25/the-judiciary-in-yem-> ص 20-16 ، en-the-status-quo-current-challenges-and-post-conflict-considerations ; فريق الخبراء البارزين 2020 النتائج التفصيلية ، الملاحظة أعلاه 1 ، الفقرة 389 ؛ الشويطر ، الحاشية 66 أعلاه ، ص 2-1 ؛ مواطنة لحقوق الإنسان ، الحاشية 64 أعلاه ، ص 131. فريق خبراء الامم المتحدة 2022 ، الحاشية 6 أعلاه ، الفقرة 96.

73 فريق الخبراء البارزين ، 2020 النتائج التفصيلية ، الملاحظة 1 أعلاه ، الفقرات 362-357 ، 382 ، 388 ؛ فريق الخبراء البارزين ، 2021 / 21 5.000 ، تحديث المسألة ، الحاشية 7 أعلاه ، الفقرة 7.

74 الشويطر وكوزاك ، حاشية 71 ، ص 3 ، 13.

والمحاكمات الجائرة التي حُكِمَ على المتهمين فيها بالإعدام. استخدمت الجماعة المحاكم كأداة سياسية ضد النقاد والمعارضين.⁷⁵

2.1.5. اللجنة الوطنية للحكومة اليمنية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق

في عام 2012 ، في أعقاب الانتفاضة الشعبية في اليمن، تم إنشاء اللجنة الوطنية بمرسوم رئاسي.⁷⁶ ولم يتم تعيين المفوضين من قبل الرئيس هادي آنذاك حتى عام 2015، وسط ضغوط متزايدة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإجراء تحقيق دولي في الانتهاكات المزعومة التي ارتكبت منذ بدء النزاع. ومنذ ذلك الحين، توسعت ولاية اللجنة لتشمل رصد جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وقعت في الأراضي اليمنية منذ عام 2011 والتحقيق فيها ، وتحديد الجناة ، وإحالة القضايا إلى مكتب النائب العام لمزيد من التحقيق والمقاضاة المحتملة.⁷⁷

اللجنة الوطنية ليست مستقلة من الناحية الهيكلية ، مما يثير مخاوف جدية بشأن مصداقية أنشطتها ويتعارض مع المتطلبات الأساسية لمبادئ باريس.⁷⁸ ينعكس هذا في إنشاء اللجنة الوطنية بمرسوم رئاسي وليس في نص دستوري أو تشريعي ، والسلطة الحصرية لرئيس اليمن - اعتباراً من 7 أبريل 2022 ، مجلس القيادة الرئاسي - لتعيين وعزل المفوضين ، وعدم وجود الشفافية في عملية اختيارهم.⁷⁹ من المفهوم أن اللجنة الوطنية يقدم تقاريره مباشرة إلى المجلس الرئاسي المدعوم من التحالف ، والذي يضم قادة عسكريين لقوات مسلحة مختلفة. تشمل القضايا الهامة الأخرى فجوات الشفافية فيما يتعلق بالميزانية والتمويل ، بالإضافة إلى معايير الاختيار المستخدمة لتحديد الحالات التي يبلغ عنها علناً ويقدمها إلى النائب العام.⁸⁰ على الرغم من أن اللجنة الوطنية قد نشرت العديد من التقارير التي تشير إلى الانتهاكات المزعومة التي ارتكبتها أطراف النزاع المختلفة ، إلا أن هذه التقارير لم تقدم معلومات كافية لتقييم نتائجها بشكل كافٍ والتحليل القانوني الدولي الأساسي. وبالتالي فإن

75 فريق الخبراء البارزين ، 2020 النتائج التفصيلية ، الملاحظة 1 أعلاه ، الفقرات 340-341 ؛ مواطنة لحقوق الإنسان ، جماعة "أبصار الله (الحوثي) المسلحة تنفذ إعداماً وحشياً بعد محاكمات جائرة من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة" (23 سبتمبر / أيلول 2021) .

76 <https://mwatana.org/en/unfair-trials> ؛ منظمة العفو الدولية ، "اليمن: يجب على سلطات الحوثيين إطلاق سراح أربعة صحفيين محكومين بالإعدام" (20 مايو / أيار 2022) ، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/05/yemen-huthi-authorities-must-release-four-journalists-sentenced-to-death> .

77 قرار جمهوري رقم 140 لسنة 2012.

78 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، "تنفيذ المساعدة الفنية المقدمة إلى لجنة التحقيق الوطنية للتحقيق في مزاعم الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن" (24 أغسطس 2021) الفقرة 23 ("تقرير 2021") ؛ <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/231/91/PDF/G2123191.pdf?OpenElement> ؛ تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لعام 2022 ، الحاشية 30 أعلاه ، الفقرات 4-5.

78 المبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس) ، <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/principles-relating-status-national-institutions-paris> .

79 تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2021 ، الحاشية أعلاه 76، الفقرة 7 ؛ تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2022 ، الحاشية أعلاه 40، الفقرة 6.

80 نتائج فريق الخبراء البارزين 2019 التفصيلية ، المذكرة أعلاه 41، الفقرتان 880 و 884 ؛ تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2021 ، الحاشية أعلاه 76، الفقرات 13-14 ؛ تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2022 ، الحاشية أعلاه 40، الفقرات 12-13. ينص تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2022 على أن المملكة العربية السعودية تقدم الدعم المالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حقوق الإنسان.

مصادقية تحقيقاتها ونتائجها تتعرض لخطر شديد.⁸¹ إلى جانب هذا النقص في الشرعية ، واجه المركز الوطني لحقوق الإنسان والحريات تحديات كبيرة بسبب استمرار الصراع والقيود الأمنية والسياسية وتعاون الأطراف المتحاربة المحدود أو عدم تعاونه ، بما في ذلك التعاون من قبل التحالف والحوثيين.⁸² اللجنة الوطنية لا تحاكم أو تحاكم الجناة المشتبه بهم في جرائم خطيرة. وبدلاً من ذلك ، لا تجمع اللجنة الوطنية سوى المعلومات وتجري التحقيقات ، والتي تشاركها مع المحاكم اليمنية التي تسيطر عليها الحكومة. ومع ذلك ، فإن أوجه القصور المزمنة في نظام العدالة اليمني تجعل اللجنة الوطنية غير قادر على المساهمة في المساءلة الفعالة.⁸³ كما اعترف المركز الوطني لحقوق الإنسان والحريات الوطنية نفسه ، هناك حاجة إلى "إعادة بناء سيادة القانون في اليمن".⁸⁴

تم إبلاغ فريق الخبراء البارزين في منتصف عام 2020 أن 19 قضية قد تقدمت إلى مرحلة المحاكمة في المحاكم الجزائية المتخصصة.⁸⁵ حالة هذه القضايا، بما في ذلك التهم والرتبة أو المنصب الذي يشغله المتهم، ما يزال غير واضح. ويبدو أنه لم تصدر أي أحكام حتى الآن.

يبدو أن اللجنة الوطنية قد أدركت هذه الحقائق الراهنة حين قدمت اقتراحًا إلى مجلس القضاء الأعلى، في عام 2017 ، لإنشاء محكمة محلية مخصصة ومكتب للمدعي العام مع ولاية قضائية صرية على القضايا الواردة من اللجنة. كانت إحدى الحجج المقدمة لهذه المبادرة أنه قد تكون هناك "أسباب لتدخل الأطراف الدولية في اليمن" في غياب محكمة متخصصة ذات مصداقية ومختصة وملزمة للقانون.⁸⁶ في سبتمبر/ أيلول 2020 ، أعلنت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، اعترافها بإنشاء محكمة متخصصة. ومع ذلك، يبدو أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء رسمي لتحقيق هذه الغاية.⁸⁷ ومن المستبعد جدًا كما لاحظ فريق الخبراء البارزين، أن تتمكن هذه المبادرة وحدها من التغلب على نقاط الضعف العميقة الجذور التي يواجهها نظام العدالة.⁸⁸ مصدر قلق آخر هو ما إذا كان يمكن لمحكمة محلية في اليمن أن تكون في حد ذاتها فعالة في محاسبة الجناة الأجانب. فالحرب في اليمن لا تشمل الجهات الفاعلة المحلية فحسب، بل تشمل أيضاً الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية القوية التي يحتل أن تكون ضالعة في جرائم بموجب القانون الدولي. يمكن أن تشكل الحصانة السيادية لبعض مسؤولي الدول الأجنبية عائقاً قانونياً أمام مساءلة

81 انظر نتائج فريق الخبراء البارزين 2019 المفصلة ، الملاحظة أعلاه 41، الفقرة 882 : اللجنة الوطنية ، الحاشية أعلاه 56، الصفحات 19-20 ، 23-24 ، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2022 ، الحاشية أعلاه 40، الفقرتان 18 و 37.

82 تقرير الأمم المتحدة لعام 2020 ، الحاشية أعلاه 66، الفقرة 95 : تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2021 ، الحاشية أعلاه 76، الفقرات 15-16 : اللجنة الوطنية ، الحاشية أعلاه 56، الصفحات 60-58 : تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2022 ، الحاشية أعلاه 40، الفقرات 15-16.

83 فريق الخبراء البارزين 2019 ، المذكرة أعلاه 41، الفقرة 884.

84 تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2022 ، الحاشية أعلاه 40، الفقرة 22.

85 فريق الخبراء البارزين ، 2021 تحديث المساءلة ، ملاحظة 7 أعلاه ، الفقرة 9.

86 تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2021 ، الحاشية 67 أعلاه ، الفقرة 24.

87 فريق الخبراء البارزين ، 2021 تحديث المساءلة، الحاشية 7 أعلاه ، الفقرة 13 : الوطنية الحكومية ، المرجع السابق ، الحاشية 46 ، الصفحتان 15 و 59 : تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2022 ، الحاشية 30 أعلاه ، الفقرة 20.

88 تقرير ريق الخبراء البارزين ، 2021، الحاشية 13 أعلاه ، الفقرة 75.

أشد أولئك المسؤولين. وحتى لو كان من الممكن قانونياً لليمن مقاضاة مثل هؤلاء الفاعلين الأجانب ، يبدو ذلك- على الأقل في الوقت الحالي- مستحيلًا من الناحية السياسية.

3.1.5. التحقيقات غير الكافية للضرر المدني من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين)

في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وضعت جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة آليات مخصصة تدعي التحقيق في الأضرار المدنية التي تسببها قواتها في اليمن والاستجابة لها، لا سيما لجنة الإنصاف وهيئة رفع المظالم. ومع ذلك، فقد أظهرت دراسة مفصلة أجرتها منظمة مواطنة لحقوق الإنسان وكلية الحقوق بجامعة ييل التابعة لعيادة لوينشتاين الدولية لحقوق الإنسان أن تحقيقات الحوثيين في الانتهاكات التي يرتكبها أعضاؤها بعيدة كل البعد عن تلبية المعايير الدولية. هذه الهيئات لا تعمل بشكل مستقل ولا محايد. إنهم يفترون إلى المصادقية بشكل كبير، في حين أنهم غير فعالين تمامًا وغير شفافين. لقد فشلوا في الغالب في التحقيق في الانتهاكات المحتملة التي ارتكبها الحوثيون وتجاهلوا معظم ضحاياهم. وبدلاً من ذلك، عزّزت هذه الهيئات المرتبطة بالحوثيين الملتصقين المدنيين لمزيد من المخاطر على سلامتهم. كانت استجابة جماعة الحوثي على الأذى الذي تسببوا فيه للمدنيين غير كافية على الإطلاق.⁸⁹

4.1.5. خاتمة

في حين كان يجب أن يوفر النظام القضائي اليمني، من الناحية النظرية، منتدىً أوليًا للمساءلة عن الجرائم الدولية، إلا أن أوجه القصور الخطيرة تجعله غير قادر من الناحية العملية على تقديم المساءلة وفقًا لمعايير القانون الدولي. إن التحديات هائلة بالنسبة لبلد لا يزال في خضم حرب يتميز بنطاق لا يمكن تصوره من الفظائع والمعاناة. ليس هناك شك في أن هناك حاجة إلى مجموعة شاملة من الإصلاحات - من المحتمل أن تستغرق سنوات عديدة - لإعادة بناء النظام القانوني الوطني في اليمن، وجعله يتماشى مع المعايير الدولية، وتزويده بالقوانين والقدرات المؤسسية اللازمة للتعامل بفعالية مع أخطر الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي.⁹⁰ لذلك، يجب على المجتمع الدولي تفعيل سبل المساءلة الدولية على الفور للبدء في معالجة الإفلات الحاد من العقاب في اليمن ومظالم الضحايا الذين ينتظرون العدالة منذ ما يقارب عقدًا من الزمان.

2.5. السعودية والإمارات

1.2.5. فريق تقييم الحوادث المشترك (JIAT) التابع للتحالف

أعضاء التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات ملزمون بالتحقيق، بهدف المقاضاة، في الجرائم الدولية التي يُزعم أن رعاياهم أو أفراد قواتهم المسلحة ارتكبوها، أو الجرائم المرتكبة في الأراضي

89 مواطنة لحقوق الإنسان وعيادة لوينشتاين الدولية لحقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة ييل، الحاشية 39 أعلاه، ص 119-124.

90 نتائج لجنة الخبراء التفصيلية 2020، الحاشية 1 أعلاه، الفقرتان 382 و 389؛ مواطنة لحقوق الإنسان، " مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: إعطاء الأولوية للمساءلة والإنصاف في اليمن" (29 سبتمبر / أيلول 2020)؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: إعطاء الأولوية للمساءلة والإنصاف في اليمن - مواطنة لحقوق الإنسان (mwatana.org)

الخاضعة لولايتهم القضائية. تأسس الفريق المشترك ، في عام 2016 ، من قبل التحالف في سياق الأدلة المتزايدة على انتهاكات التحالف. يتكون الفريق، وهو آلية تحقيق، في الأصل من 14 فردًا من الدول الأعضاء في التحالف ويرفع تقاريره مباشرة إلى وزير الدفاع في السعودية.⁹¹ تتضمن ولاية هذه الهيئة التحقيق في "الادعاءات والحوادث" الناشئة عن عمليات التحالف في اليمن، وجمع الأدلة، وإعداد التقارير والتوصيات.⁹²

منذ إنشائه، أثار خبراء مستقلون في الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني مخاوف بشأن افتقار الفريق المشترك إلى الشفافية والاستقلالية والحياد والشمول وهي المعايير المطلوبة لإجراء تحقيقات ذات مصداقية في الانتهاكات والجرائم بموجب القانون الدولي. خلصت هيومن رايتس ووتش في عام 2018 إلى أنه: "خلال العامين الماضيين ، فشل الفريق المشترك في تلبية المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والحياد والاستقلالية. [...] لم يجر الفريق تحقيقاته دون منهجية شفافة فحسب ، بل يبدو أنه أخفق بانتظام في إجراء تحليل شامل لقوانين الحرب في تحقيقاته وتوصل إلى استنتاجات معيبة ومشكوك فيها".⁹³ توصل فريق الخبراء البارزين إلى استنتاجات مماثلة في السنوات اللاحقة.⁹⁴

اتسم دور الفريق المشترك في ضمان المساءلة الجنائية عن الجرائم الدولية بعدم الوضوح.⁹⁵ لم يبذل الفريق سوى القليل من الجهد في بياناته لتحديد القوات المسلحة التابعة للدولة المتورطة في أعمال محددة غير مشروعة والقادة الذين قد يكونون مسؤولين جنائياً، باستثناء القوات اليمنية وبعض المسؤولين ذوي الرتب المنخفضة.⁹⁶ علاوة على ذلك، ركز الفريق المشترك بشكل حصري تقريباً على الضربات الجوية؛ كان التحقيق في الانتهاكات المزعومة الأخرى، مثل الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز، غير مُرضٍ.⁹⁷

91 فريق الخبراء البارزين ، 2019 النتائج التفصيلية ، الملاحظة أعلاه 31 ، الفقرات 112 ، 889

92 وكالة الأنباء السعودية ، "فريق المشترك تقييم الحوادث (JIAT) في اليمن يرد على الادعاءات المتعلقة بانتهاكات قوات التحالف في عمليات عاصفة الحزم" (5 أغسطس 2016) ، <https://www.spa.gov.sa/1524799> ، بيكرل ، الحاشية 4 أعلاه ، ص 2-1.

93 المرجع نفسه، ص 2. انظر أيضًا على سبيل المثال منظمة العفو الدولية ، "رد منظمة العفو الدولية على تحقيقات التحالف بقيادة السعودية" (16 يناير / كانون الثاني 2017) ، <https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/5494/2017/en> ؛ منظمة أطباء بلا حدود ، "لا مساءلة حقيقية بعد ثلاث سنوات من قصف المستشفى الذي تدعمه منظمة أطباء بلا حدود" (30 أكتوبر / تشرين الأول 2019) ، <https://www.msf.org/yemen-hospital-bomb-ing-investigation-findings-too-little-too-late>.

94 الخبراء البارزين ، 2019 النتائج التفصيلية ، الحاشية 31 أعلاه ، الفقرات 888-893 ؛ فريق الخبراء البارزين ، 2020 النتائج التفصيلية، الملاحظة 1 أعلاه ، الفقرات 372 ، 380.

95 في عام 2017 ، على سبيل المثال ، تساءلت منظمة العفو الدولية عما إذا كانت ولاية الفريق المشترك تشمل تحديد الجناة المحتملين وكيف سيضمن محاكمة أولئك المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن الجرائم الدولية. أعرب فريق الخبراء البارزين ، في 2019 ، عن مخاوفه بشأن نقص المعلومات حول المنهجية والعملية التي يتبعها الفريق المشترك لتحديد ما إذا كان ينبغي فتح تحقيق رسمي وربما إحالة القضايا إلى الأنظمة القضائية في اليمن أو الدول الأعضاء في التحالف. منظمة العفو الدولية ، الحاشية 82 أعلاه ، الصفحة 1 ؛ فريق الخبراء البارزين ، 2019 النتائج التفصيلية ، الملاحظة 31 أعلاه، الفقرات 889 ، 892

96 بيكرل ، الحاشية 4 أعلاه ، ص 41 ، 51 ؛ فريق الخبراء البارزين ، 2021 تحديث المساءلة ، الملاحظة رقم 7 أعلاه ، الفقرات 15-16.

97 انظر على سبيل المثال لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ، "الملاحظات الختامية حول التقرير الأولي للإمارات العربية المتحدة" (22 أغسطس 2022) الفقرة 15 ، https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CAT%2F%2FARE%2FCO%2F1&Lang=en

أصدر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ، في 10 يوليو 2018 ، "أمراً ملكياً بالعفو عن جميع العسكريين الذين شاركوا في عملية إعادة الأمل من عقوباتهم العسكرية والتأديبية فيما يتعلق ببعض القواعد والضوابط"⁹⁸ . لا يزال نطاق هذا العفو المصاغ بشكل غامض غير واضح، لا سيما ما إذا كان يشمل الجرائم الدولية، ويثير مخاوف جدية بشأن فعالية ومصداقية إجراءات أعضاء التحالف تجاه المساءلة الجنائية.

في فبراير 2020 ، أعلن المتحدث باسم التحالف أن القيادة المشتركة للتحالف أملت ملفات التحقيق التي تنطوي على انتهاك قواعد الاشتباك إلى الدول الأعضاء في التحالف المعنية لمقاضاتها.⁹⁹ وأضاف التحالف لاحقاً أن هذه الدول "ستطبق جميع إجراءات المساءلة القانونية، وفقاً لقوانين وأنظمة كل دولة عضو في التحالف"¹⁰⁰ . أبلغ مسؤولون من الفريق المشترك ومسؤولون سعوديون فريق خبراء الأمم المتحدة أنه يجري الفصل في ثماني قضايا غارات جوية من قبل نظام المحاكم العسكرية في السعودية. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات غير شفافة ، على سبيل المثال من حيث التهم ، ورتبة المتهم ، ونتائجها، وعلى الأرجح لا تغطي سوى جزء صغير من الجرائم المزعومة والجناة. لا توجد معلومات عن أي إجراء قانوني اتخذته أعضاء آخرون في التحالف، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة.¹⁰¹

2.2.5. الأنظمة القضائية المحلية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

إلى جانب الفريق المشترك، يظل كل عضو في التحالف مسؤولاً عن التحقيق والملاحقة القضائية العادلة للمسؤولين عن الجرائم الدولية المزعومة. في تقريره لعام 2021 ، أعرب فريق الخبراء البارزين عن قلقه من أن الدول الأعضاء لا تتخذ هذه الإجراءات بالسرعة المناسبة والاجتهاد والشفافية الملائمة، وأن الملاحقات القضائية قد لا تعكس خطورة الجرائم الدولية المحتملة.¹⁰² بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة، يُظهر التقييم التالي بوضوح أن الإفصالات المنتشرة وانتهاكات حقوق الإنسان في أنظمة العدالة الجنائية لكل منهما، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق المحاكمة العادلة، تجعلها غير متاحة لمتابعة المساءلة عن الجرائم المتعلقة بالنزاع المرتكبة في اليمن. ولذلك، فإن المجتمع الدولي مدعو إلى تعبئة سبل المساءلة على الفور على المستوى الدولي لضمان المساءلة والوصول الفعال إلى العدالة لضحايا الحرب في اليمن.

98 دخل التدخل الذي يقوده التحالف مرطبه الثانية المستمرة المسماة "عملية إعادة الأمل" ، بعد انتهاء "عملية عاصفة الحزم" في 21 أبريل 2015. وكالة الأنباء السعودية ، خادم الحرمين الشريفين ، يعفو عن الرجال العسكريين المشاركين في عملية إعادة الأمل والعقوبات العسكرية والتأديبية (10 تموز / يوليو 2018) ، - <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1783696>.

99 وكالة الأنباء السعودية ، "المتحدث باسم قوات التحالف يؤكد الالتزام بأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني ومحاسبة منتهكي قواعد الاشتباك" (13 فبراير 2020) ، <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2034044#2034044>.

100 "رد قوات التحالف الداعمة للشرعية في اليمن على تقرير مجموعة الخبراء الدوليين والإقليميين حول اليمن لعام 2020 (ترجمة غير رسمية)" (7 أكتوبر 2020) الفقرة 24 ، <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/yemen-gee/index> ، فريق الخبراء البارزين ، 2021 تحديث المساءلة ، الحاشية 7 أعلاه ، الفقرة 14.

101 فريق الخبراء البارزين ، 2020 النتائج التفصيلية ، الملاحظة 1 أعلاه ، الفقرات 373 ، 376-375 ؛ فريق خبراء الأمم المتحدة 2021 تقرير ، الحاشية 6 أعلاه ، الفقرات 122 ، 125 ؛ الحاشية 7 ، الفقرات 14 ، 20-18.

102 تقرير فريق الخبراء البارزين ، 2021 ، الحاشية 13 أعلاه ، الفقرة 76

ليست السعودية دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولا يبدو أن قانون القضاء العسكري السعودي لعام 1947 يغطي صراحة جرائم الحرب.¹⁰³ يحتوي الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي صادقت عليه السعودية، على ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة، ويشمل قانون الإجراءات الجزائية الحقوق المعترف بها دولياً، مثل الحق في الاستعانة بمحام.¹⁰⁴ في تناقض صارخ، تورطت السعودية في انتهاكات واسعة النطاق لمثل هذه المعايير الدولية. هناك اعتقالات واحتجاز تعسفي، وقد اعتمدت المحاكم على اعترافات تم الحصول عليها عن طريق التعذيب، وأُجريت محاكمات بالغة الجور، وحُكم على المتهمين فيما بعد بالإعدام.¹⁰⁵

يتسم القضاء السعودي بمخاوف مزمنة بشأن الاستقلالية والحياد، لا سيما في القضايا البارزة. وقد تعرضت المحكمة الجزائية المتخصصة لانتقادات باعتبارها "أداة قمع لإسكات المعارضة" حيث بلغت محاكماتها حد "الاستهزاء بالعدالة".¹⁰⁶ ردّاً على الحكم الصادر عن المحاكم السعودية في قضية جمال خاشقجي، أعرب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً عن صدمته من أن "أولئك الذين أمروا بالإعدام ليسوا أ طلقاء فحسب، بل انهم بالكاد مستتهم التحقيقات والمحاكمة. وخلص إلى أن "الإفلات من العقاب على قتل الصحفي عادة ما يكشف عن القمع السياسي والفساد وإساءة استخدام السلطة والدعاية وحتى التواطؤ الدولي".¹⁰⁷

- 103 مجلس الأمن الدولي ، "التقرير النهائي لفريق الخبراء حول اليمن" (25 يناير/ كانون الثاني 2019) الفقرة 140 12 fn ، <https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%2F2019%2F83&Language=E&Device-Type=Desktop&LangRequested=False> : الخبراء البارزين ، 2021تحديث المسألة ، الحاشية 7 أعلاه ، الفقرة 18.
- 104 الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، على سبيل المثال ، الفنون. 13 ، 16-15 ، 19 ؛ نظام الإجراءات الجزائية السعودي ، المرسوم الملكي رقم م / 2 ، على سبيل المثال المواد. 2 ، 4 .
- 105 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، "تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: تجميع عن السعودية" (30 أغسطس/ آب 2018) ، الفقرات 19 ، 22 ، 27-28 ، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/264/08/PDF/G1826408.pdf?OpenElement> ; المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ، ريبريف ، ومجموعة مينا لحقوق الإنسان ، "تقرير مقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في سياق المراجعة الدورية الثالثة للمملكة العربية السعودية" (2021) ص 16 - 18 ، <https://menarights.org/ar/node/24206> ; منظمة العفو الدولية ، "حالة حقوق الإنسان في العالم 2021/22" (2022) ص 317-318 ، <https://www.amnesty.org/en/documents/pol10/4870/2022/en> ; هيومن رايتس ووتش ، "السعودية: إعدام جماعي لـ 81 رجلاً" (15 مارس/ آذار 2022) ، <https://www.hrw.org/news/2022/03/15/saudi-arabia-mass-execution-81-men> .
- 106 هيومن رايتس ووتش ، "السعودية: محاكمة الجاسوس استهزاء بالعدالة" (17 مايو / أيار 2016) ، <https://www.hrw.org/news/2016/05/17/saudi-arabia-spy-trial-mockery-justice> ; منظمة العفو الدولية ، "تكميم الأصوات الناقدة: المحاكمات السياسية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية" (2019) ص 7 ، <https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/1633/2020/en> .
- انظر أيضاً مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، الحاشية 94 أعلاه ، الفقرتان 24 و 26.
- 107 خلص تقرير استخباراتي أمريكي إلى أن محمد بن سلمان - ولي العهد آنذاك ونائب رئيس الوزراء وزير الدفاع ورئيس الوزراء الآن في السعودية - وافق على مقتل خاشقجي. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، "مقتل خاشقجي: الجمل السعودية أي شيء إلا العدالة ، يقول خبير" (26 ديسمبر/ كانون الأول 2019) ، <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2019/12/khashoggi-murder-saudi-sentences-any-thing-justice-says-expert> ; ستيفاني كيرشغيسنر ، "الولايات المتحدة تكتشف أن ولي العهد السعودي وافق على مقتل خاشقجي لكنها لا يعاقبه" (الغارديان 26 فبراير/ شباط 2021) ، <https://www.theguardian.com/world/2021/feb/26/jamal-khashoggi-mohammed-bin-salman-us-report>

عدم استقلال القضاء وعدم ضمان الحد الأدنى من معايير المحاكمة العادلة يثبت أن النظام القضائي السعودي ليس سبيلاً صالحاً لالتماس العدالة في الجرائم الجسيمة التي ارتكبت خلال الحرب في اليمن.

لم تنضم الإمارات إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. أنشأ المرسوم بقانون اتحادي رقم 12 لسنة 2017 الولاية القضائية الوطنية على أربع فئات من الجرائم الدولية: الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة العدوان. على عكس الاتجاه الدولي نحو إلغاء عقوبة الإعدام، بما في ذلك الجرائم الدولية، لا يزال من الممكن فرض هذه العقوبة من قبل المحاكم الإماراتية.¹⁰⁸

على الرغم من أن دستور الإمارات العربية المتحدة وقانون الإجراءات الجنائية يكفلان المحاكمة العادلة والاستقلال القضائي وحظر التعذيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز السري، فإن هذه القواعد القانونية الأساسية يتم تجاهلها بشكل خطير في الممارسة العملية.¹⁰⁹ وُصف القضاء الإماراتي بأنه "أداة أمن الدولة لإسكات وسجن المعارضين، مما يؤدي إلى فقدان السمعة والاستقلال، وأنه "تحت السيطرة الفعلية للسلطة التنفيذية للحكومة."¹¹⁰ كشفت قضية الإمارات 94 الرمزية - التي تضمنت إدانات جماعية لمدافعين بارزين عن حقوق الإنسان ومحامين وآخرين - واضطهاد المدافع البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور، عن انتهاكات جسيمة لمعايير المحاكمة العادلة.¹¹¹ كما واجهت السلطات الإماراتية مزاعم خطيرة بالاختفاء القسري والاحتجاز السري.¹¹² أعربت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، في عام 2022، عن قلقها إزاء التقارير التي تشير إلى وجود نمط من التعذيب وسوء المعاملة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك بشأن التقارير المتعلقة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على أيدي القوات المسلحة النظامية لدولة الإمارات، ومن قبل القوات التي تعمل بالوكالة

108 المرسوم بقانون اتحادي الإماراتي رقم 12 لسنة 2017 بشأن الجرائم الدولية، مثلاً المواد: 2، 5، 20-9: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحاشية 58 أعلاه، تعليق على المبدأ رقم 19.

109 دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1971، المواد: 26، 28، 94: القانون الاتحادي الإماراتي رقم 35 لسنة 1992، المواد: 2، 4.

110 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين: بعثة إلى الإمارات العربية المتحدة" وثيقة الأمم المتحدة (5) Add.2 / HRC / 29/26 / A / مايو (2015) الفقرة 33. <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session29/list-reports>; مركز الخليج لحقوق الإنسان، "الإمارات العربية المتحدة: أطلقوا سراح أعضاء الإمارات 94 وجميع سجناء الرأي" (3 يوليو/ تموز 2021). <https://www.gc4hr.org/news/view/2768>; لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، الحاشية 86 أعلاه، الفقرة 23.

111 لجنة الحقوقيين الدولية، "الإدانات الجماعية بعد محاكمة غير عادلة: قضية الإمارات 94" (2013). <https://www.icj.org/united-arab-emirates-amidst-crackdown-on-political-reform-advocates-icj-documents-mas-sive-rights-violations-in-the-uae-94-trial/>; منظمة العفو الدولية، "لا حرية هنا": إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة" (2014). <https://www.amnesty.org/en/documents/mde25/0018/2014/en>; مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "الإمارات العربية المتحدة: خبير في الأمم المتحدة يدين الاحتجاز طويل الأمد للمدافعين عن حقوق الإنسان" (10 يونيو/ حزيران 2021). <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/06/uae-un-expert-condemns-long-term-detention-human-rights-defenders>; هيومن رايتس ووتش، "الإمارات: أمن الدولة ينتقم من أحمد منصور"، <https://www.hrw.org/news/2022/01/07/uae-state-security-retaliates-against-ahmed-mansoor>.

112 مجموعة مينا لحقوق الإنسان، "مجموعة مينا لحقوق الإنسان تسلط الضوء على الممارسات الواسعة الانتشار للاختفاء القسري في الإمارات العربية المتحدة في الادعاءات العامة المقدمة إلى الأمم المتحدة" (19 أغسطس/ آب 2022). <https://menarights.org/en/articles/mena-rights-group-highlights-widespread-practice-enforced-disappearance-united-arab>.

لدولة الإمارات ، وفي مراكز الاحتجاز الخاضعة لولايتها في اليمن.¹¹³ ولاحظت اللجنة عدم وجود معلومات قدمتها الإمارات بشأن عدد التحقيقات والملاحقات القضائية في مثل هذه القضايا في سياق النزاع المسلح في اليمن.¹¹⁴ تشير هذه الأمثلة إلى أن النظام القضائي الإماراتي يُرجح استخدامه كأداة للقمع أكثر من استخدامه كوسيلة لضمان المساءلة عن الانتهاكات.

113 لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ، الحاشية 86 أعلاه ، الفقرتان 13 و 15.

114 المرجع نفسه، الفقرة 15.



السبيل الدولية
للمساءلة الجنائية

1.6 آليات التحقيق المستقلة

1.1.6 آلية تحقيق دولية مستقلة تركز على القضايا الجنائية

شهدت السنوات الأخيرة اتجاهاً نحو إنشاء آليات تحقيق دولية تركز على القضايا الجنائية داخل منظومة الأمم المتحدة مع صلاحيات واسعة لجمع وحفظ وتلليل الأدلة على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والجرائم بموجب القانون الدولي. ومن الأمثلة على ذلك الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للجمهورية العربية السورية (آلية سوريا) التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016 وآلية التحقيق المستقلة لميانمار (آلية ميانمار) التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2018.¹¹⁵ هذه الآليات هي هيئات تحقيق فقط ولا يمكنها إلقاء القبض على المشتبه بهم أو إجراء محاكمات جنائية مثل المحاكم أو الهيئات القضائية الدولية. بدلاً من ذلك، تضع الأساس لعمليات المساءلة الجنائية الجارية أو التالية من خلال جمع الأدلة وحفظها وإعداد ملفات القضايا الخاصة بالأفراد أو المنظمات التي يُدعى أنها مسؤولة عن أخطر الانتهاكات والجرائم بموجب القانون الدولي. قد تمثل المواد المخزنة والمحفوفة لدى الآلية أيضاً مورداً مهماً لعمليات العدالة الانتقالية.

توفر هذه الآليات القائمة سابقة واضحة لإنشاء آلية تحقيق دولية مماثلة تركز على القضايا الجنائية لليمن من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة و / أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي توفر آفاقاً أفضل للعمل من مجلس الأمن الدولي. دعم فريق الخبراء البارزين إنشاء آلية تحقيق في اليمن، بتفويض مماثل لولاية آلية سوريا أو آلية ميانمار.¹¹⁶ كما دعت أكثر من 85 مجموعة من منظمات المجتمع المدني للأمم المتحدة إلى إنشاء مثل هذه الآلية على وجه السرعة في ضوء فشل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين في عام 2021.¹¹⁷ عقب انتهاء ولاية فريق الخبراء البارزين، يعتبر إنشاء آلية تركز على القضايا الجنائية من قبل الأمم المتحدة أكثر أهمية للمساعدة في سد فجوة المساءلة في اليمن. هيئات التحقيق التي أنشأتها الأطراف المتحاربة، مثل الفريق المشترك و اللجنة الوطنية الحكومية، لا تفي بالمعايير بموجب القانون الدولي المطلوبة لضمان المساءلة. بعد ما يقرب من عقد من الحرب، لا تزال التدابير على المستوى المحلي غير كافية على الإطلاق لتوفير المساءلة الجنائية والتعويض (انظر القسم 5). لذلك، هناك حاجة ماسة إلى آلية دولية مستقلة حقاً. ومع ذلك، فشلت الأمم المتحدة حتى الآن في حشد الشجاعة السياسية اللازمة لملء الفراغ الذي خلفه حل فريق الخبراء البارزين ومعالجة الحاجة الملحة لإرساء أسس المساءلة الجنائية والعدالة. يلخص هذا القسم مقترحات لتصميم آلية التحقيق التي تركز على القضايا الجنائية في اليمن وأهميتها في السعي لتحقيق العدالة.

115 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 71/248 (11 يناير 2017). <https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSym-> <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/293/69/> . 39/2 رقم (3 أكتوبر 2018). <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/293/69/> .PDF/G1829369.pdf?OpenElement

116 فريق الخبراء البارزين 2021 تحديث المساءلة، الحاشية 7 أعلاه، الفقرات 54-52، 84 (ج). انظر أيضاً تقرير فريق الخبراء البارزين 2020، الحاشية 56 أعلاه، الفقرتان 99 و 108 (ب)؛ تقرير فريق الخبراء البارزين 2021، الحاشية 13 أعلاه، الفقرة 82.

117 مجموعات المجتمع المدني تسعى لاتخاذ إجراءات عاجلة من الأمم المتحدة بشأن اليمن، الحاشية 12 أعلاه.

1.1.1.6. دور وتأثير آلية التحقيق التي تركز على القضايا الجنائية

يتمثل الدور الأساسي لآليات التحقيق القائمة التي تركز على الجرائم الجنائية في سوريا وميانمار في جمع الأدلة المتعلقة بالانتهاكات والجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي وتوحيدها وحفظها وتطيلها وإعداد ملفات بشأن المسؤولين المزعومين من أجل دعم المساءلة الجارية أو المقبلة أمام المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. واستنادًا إلى عمل الآليتين القائمتين لسوريا وميانمار، من المرجح أن تكون ولاية آلية التحقيق الدولية المرتكزة على القضايا الجنائية المرتقبة لليمن واسعة النطاق للغاية. من شأن ولاية واسعة النطاق أن تكفل فعالية هذه الآلية واستجابتها لاحتياجات الضحايا وقدرتها على ردع الانتهاكات المستمرة والمتوقعة التي ترتكبها جميع الأطراف المتحاربة في الإقليم بأكمله دون أن تكون مقيدة بأي قيود شخصية أو زمنية أو غير ذلك من القيود. ومن شأن مثل هذه الولاية الواسعة أن يتيح لليمن آلية مستقبلية لإجراء التحقيقات، وجمع الأدلة، واعداد الملفات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها جميع الأطراف منذ بدء النزاع في عام 2014. يمكن لآلية مستقبلية لليمن بهذه الطريقة ارساء الأساس لمساءلة جنائية شاملة والعدالة للضحايا. على عكس فريق خبراء الأمم المتحدة، سيكون لهذه الآلية الولاية والموارد لإجراء التحقيقات الجنائية الدولية وإعداد الملفات للمقاضاة.

يمكن لآلية مستقبلية تركز على الجرائم الجنائية في اليمن أن تبني على العمل المهم الذي قام به فريق الخبراء البارزين في مجال التقارير العامة المستقلة، مع تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. يجب على هذه الآلية التحقيق في الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ العلني عن حالة حقوق الإنسان في اليمن، وكذلك جمع الأدلة وحفظها وإعداد ملفات قضايا تركز على العدالة الجنائية لمشاركتها مع سلطات الادعاء ذات الصلة. هناك حاجة إلى ولاية مزدوجة قوية لضمان ليس فقط أن الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في اليمن مكشوفة للعالم، ولكن أيضًا أن السبل المحتملة لتقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى العدالة يمكن استخدامها بشكل فعال في المستقبل.

كجزء لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة، ستقوم آلية تحقيق ذات تركيز جنائي في اليمن بعملها بطريقة مستقلة وحيادية تحافظ على مصداقيتها، دون طلب أو قبول تعليمات بخصوص أداء واجباتها من أي حكومة أو مصدر آخر. ومع ذلك، ستتم دعوة جميع أطراف النزاع (وكذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وأصحاب المصلحة الآخرين) للتعاون بشكل كامل مع هذه الآلية وتزويدها بأي مواد ذات صلة قد تكون لديهم. وبالمثل، مثل الآليات الخاصة بسوريا وميانمار، من المرجح أن تنظر الآلية المستقبلية لليمن إلى منظمات المجتمع المدني على أن لها أهمية مركزية لعملها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى خبرتها السياقية وقدرتها على المساهمة بمواد قد يتعذر الوصول إليها بخلاف ذلك.¹¹⁸ وقد زادت هذه الآليات الحالية من احتمال تحديد أعمال توثيق حقوق الإنسان التي قد تكون ذات صلة بتحقيق جاري أو معلق وإتاحتها للسلطات المختصة. كان ذلك مهمًا

118 على سبيل المثال، بالنسبة لرئيس آلية سوريا، كانت منظمات المجتمع المدني "محاوَرًا حيويًا يوفر نافذة على منظور الناجين وتقديرًا أكبر بكثير للسياق السوري". انظر ميشيل بورغيس-كاستالا، "تجميع الأرشيفات الوضعية لسوريا: تقييم عمل لجنة العدل والمساءلة الدولية و الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (2021) 19 مجلة العدالة الجنائية الدولية 119، ص 120. <https://academic.oup.com/jicj/article/19/5/1193/6423113>

مثل الآليات الحالية ، من المتوقع أن تتمتع الآلية المستقبلية لليمن بقدرات متطورة للحفاظ والتخزين والمعالجة لحماية المواد عالية القيمة. سيتم تنظيم الأدلة التي تجمعها الآلية بشكل منهجي ، وفهرستها، والمصادقة عليها ، وتخزينها بشكل آمن بطريقة تضمن عدم انقطاع سلسلة الاحتجاز وتتوافق مع المعايير الدولية ، لتعظيم استخدامها في الإجراءات الجنائية المستقبلية. من الواضح أن مثل هذه الإدارة المعقدة والمركزية للأدلة تفتقر إلى السياق اليمني وتتطلب موارد كبيرة من غير المحتمل أن تمتلكها منظمات المجتمع المدني عندما تتصرف بمفردها.

3.1.1.6. دعم الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة

الآليات الموجودة في سوريا وميانمار هي هيئات تحقيق فقط ولا تعقد محاكمات جنائية مثل المحاكم أو المحاكم الدولية. بدلاً من ذلك ، تشارك الآليات الأدلة التي تم جمعها وملفات القضايا مع سلطات العدالة الجنائية المختصة من أجل تسهيل وتسريع "الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة وفقاً لمعايير القانون الدولي ، في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لديها أو قد تكون في المستقبل ولاية على هذه الجرائم.¹²²

إن إنشاء آلية تحقيق أممية مستقبلية تركز على القضايا الجنائية في اليمن سيعني أن الآلية قد تشارك فقط المواد مع السلطات التي يمكنها الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان ، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة. لذلك ، من الواضح أن المحاكم في اليمن و السعودية والإمارات ليست مختصة باستلام مثل هذه المواد (انظر القسم 5). يمكن للأدلة التي تم جمعها وحفظها وتحليلها من قبل آلية دولية تركز على القضايا الجنائية لليمن أن تدعم بشكل ملموس التحقيقات والمحاكمات المستقبلية من قبل المحكمة الجنائية الدولية ، أو المحاكم المحلية الأجنبية التي تمارس ولاية قضائية عالمية أو غيرها ، أو ربما محكمة دولية (مدولنة) لليمن في المستقبل. على سبيل المثال ، ضمت منظمات حقوق الإنسان المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الأجنبية في دول مثل فرنسا على فتح تحقيقات جنائية في التواطؤ المزعوم للشركات والأطراف السياسية الفاعلة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في اليمن.¹²³ في حين أن هذه السبل تواجه حالياً تحديات كبيرة في التعامل مع الجناة المباشرين وأولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية في صفوف الأطراف المتحاربة ، فإن هذا لا ينبغي أن يمنع المجتمع الدولي من البدء في إرساء الأساس للعدالة الجنائية لضمان إمكانية استغلال هذه السبل المحتملة بشكل فعال في المستقبل. وهذا يتطلب ، كخطوة أولى حاسمة ، جمع الأدلة والحفاظ عليها وفقاً لمعايير العدالة الجنائية ذات الصلة.

إن إتاحة المواد لسلطات العدالة الجنائية عبر آلية تحقيق مركزة جنائياً لها فوائد ملموسة. على سبيل المثال ، يمكن للآلية إجراء عمليات بحث على مستودعها بالكامل وسحب جميع المعلومات من مجموعة من المصادر التي قد تكون ذات صلة بتحقيق معين. يمكن لهذه الآلية أيضاً مشاركة ملفات

122 القرار 71/248 ، الحاشية 128 أعلاه ، الفقرة 4 ؛ القرار 39/2 ، الحاشية 128 أعلاه ، الفقرة 22.

123 المركز الأوروبي لحقوق الإنسان ، منظمة العفو الدولية ، الحملة ضد تجارة الأسلحة ، مواطنة لحقوق الإنسان ، مركز ديلاس (ما بعد) لدراسات السلام ، و شبكة السلام ونزع السلاح الإيطالية (ريت ديسارمو) ، "صنع في أوروبا ، قصف في اليمن (تقرير حالة) ، مراسلة مشتركة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية" (12 ديسمبر / كانون الأول 2019) ، <https://mwatana.org/en/made-in-europe-bombed-in-yemen-case-report/> ؛ المركز الأوروبي لحقوق الإنسان ، "جرائم الحرب في اليمن: شكوى ضد شركات الأسلحة الفرنسية" ، <https://www.ecchr.eu/en/case/yemen-arms-exports-france/> (تم الوصول إليه في 2 مايو 2023).

القضايا المتعلقة بالأفراد المشتبه بهم أو بتحليل الخبراء حول القضايا القانونية أو الوقائية الرئيسية التي يحتمل ظهورها ، مثل موجزات عن حوادث أو جرائم محددة ، والتي يمكن أن تضمن أن المواد يمكن فهمها أو استخدامها بسهولة أكبر من قبل سلطات العدالة. بل إنه قد يؤثر على فتح قضايا جديدة فيما يتعلق بالحوادث أو الأفراد أو الجماعات التي قد لا تتم ملاحظتها لولا ذلك. على سبيل المثال ، يمكن لآلية تركز على الجرائم أن تمكن السلطات الأجنبية من الاستجابة بشكل أسرع في قضايا الولاية القضائية العالمية ، والتي غالبًا ما يتم متابعتها بشكل انتهازي عندما يتضح أن المشتبه به سيسافر إلى بلد ما أو أنه موجود بالفعل هناك. بفضل طرق العمل هذه ، قد توفر آلية التحقيق قيمة مضافة لا يستطيع أولئك الذين يقومون بأنشطة التوثيق تحقيقها بشكل واقعي عندما يتصرفون بمفردهم.

4.1.1.6. دعم أوسع لعمليات المساءلة

تم تحديد ولايات الآليات القائمة الخاصة بسوريا وميانمار على نطاق واسع بما يكفي للسماح لها بالمساهمة في عمليات المساءلة التي تتجاوز العدالة الجنائية. على سبيل المثال ، يمكن استخدام المعلومات التي تم جمعها من قبل آلية سوريا و آلية ميانمار لتحديد مكان الأشخاص المفقودين ، أو لتحديد مسؤولية الدولة ، أو لعمليات العدالة الانتقالية المقبلة. ورهنا بـ الموارد الآلية وأولوياتها في المستقبل، قد يشمل ذلك أيضًا، على سبيل المثال، المشاركة في أنشطة التوعية والدعوة وتعزيز القدرات المحدودة التي تهدف إلى تعزيز المساءلة و ضمان الاعتراف الكامل بمصالح الضحايا. في هذا الصدد ، ستكون منظمات المجتمع المدني - ولا سيما المنظمات التي تتخذ من اليمن مقراً لها - متعاونين مهمين بسبب خبرتها الظرفية ، فضلاً عن قدرتها على تسهيل الوصول إلى الجهات الفاعلة المحلية الأخرى والسكان المتضررين. وبالمثل ، قد يكون هناك مجال لمنظمات المجتمع المدني لتشكيل الاستراتيجية الداخلية وخطة العمل للآلية المستقبلية ، وتقديم المشورة بشأن بعض المجالات المتعلقة بالمواضيع والدعوة نيابة عن الضحايا. أخيراً ، قد يكون لوجود آلية تحقيق ذات تركيز جنائي - مع تفويض للتحقيق ليس فقط في الانتهاكات السابقة ، ولكن أيضًا الانتهاكات الجارية والمقبلة - تأثير رادع.¹²⁴

2.1.6. آلية تحقيق وتقرير مستقلة من المجتمع المدني

بالنظر إلى أن أطراف النزاع تمكنت بشكل فعال من تقييض وإعاقة الآليات الدولية الرسمية، مثل فريق الخبراء البارزين الذي تم حله في عام 2021 بعد ضغوط هائلة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأن المصالح السياسية لا تزال تهيمن على الملف اليمني، وأن تحرك المجتمع الدولي ظل غائباً على الرغم من الحرب المستمرة؛ يجب استكشاف فرص المساءلة خارج الإطار التقليدي. إن إنشاء آلية للتحقيق والإبلاغ من قبل منظمات حقوق الإنسان المستقلة الرائدة يمكن أن يوفر مبادرة مهمة، يمكن أن تعمل بالتوازي مع آليات أخرى في المستقبل، مثل آلية التحقيق التي تركز على القضايا الجنائية بتفويض من الأمم المتحدة. يمكن لهذه الآلية المستقلة أن تجمع بين المجتمع المدني المحلي والدولي للتحقيق بطريقة منسقة في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات والتجاوزات الدولية لحقوق الإنسان، والتي يُحتمل أن ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية، التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع

124 انظر على سبيل المثال نادية زيد ، "تعليق على ولاية آلية التحقيق المستقلة في ميانمار" (2020) 40 مجلة العدالة العالمية - PKI 4. <https://globaljustice.queenslaw.ca/news/a-commentary-on-the-mandate-of-the-independent-investigative-mechanism-for-myanmar>

المسلح في اليمن منذ سبتمبر / أيلول 2014. وفقاً لأعلى المعايير الدولية، يمكن لآلية المجتمع المدني هذه فحص الحقائق والظروف المتعلقة بهذه الانتهاكات والجرائم المزعومة، وجمع الأدلة وخطوط التحقيق، وتحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات والجرائم، حيثما أمكن ذلك. يمكن لهذه الآلية أن تبقي حالة حقوق الإنسان في اليمن تحت المراقبة وتساعد في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الإبلاغ العلني عن هذه الانتهاكات والجرائم المزعومة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع. يمكن أن تساهم هذه الجهود في ضمان محاسبة الجناة، وحصول الضحايا على تعويضات، وإرساء أساس متماسك للعدالة الانتقالية.

2.6. المحكمة الجنائية الدولية

لم تبدأ المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن أية تحقيقات أو ملاحقات قضائية بشأن الجرائم الدولية في اليمن. اليمن، ومعظم أعضاء التحالف، بما في ذلك السعودية والإمارات، وإيران ليست دول أطراف في المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي. ومع ذلك، هناك مسارات مختلفة يمكن من خلالها تفعيل ولاية المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم الدولية المتعلقة بالنزاع المرتكبة في اليمن، كما هو موضح أدناه. إذا تم ذلك، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن توفر العديد من المزايا في السياق اليمني، بما في ذلك القدرة على التعامل مع الجرائم التي ارتكبت في كامل أراضي اليمن من قبل جميع الأطراف المتحاربة منذ بداية النزاع؛ ولايتها القضائية ولايتها القضائية المادي على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية؛ والدور الذي يمكن أن يلعبه الضحايا في العملية القضائية وحققهم في طلب التعويضات. ومع ذلك، فإن المحكمة الجنائية الدولية ليست حلاً سحرياً. وبيّن سجلها فيما يتعلق بأوضاع الدول الأخرى أن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها إلا أن تأمل في تحقيق قدر من المساءلة فيما يتعلق بعدد صغير من الجناة والضحايا.

1.2.6. اليمن تصبح دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

وقعت اليمن على قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ديسمبر/ كانون الأول 2000 لكنها لم تصادق عليه في وقت لاحق. لذلك، لا يخضع اليمن لولاية المحكمة الجنائية الدولية. إذا أصبح اليمن طرفاً، فإن ولاية المحكمة الجنائية الدولية لن يسري إلا بأثر لاحق.¹²⁵ ومع ذلك، يمكن لليمن أيضاً أن يصدر بياناً.¹²⁶ في هذه الحالة، يمكن للولاية الجنائية للمحكمة الجنائية الدولية أن يعود بأثر رجعي إلى بداية الحرب في سبتمبر/ أيلول 2014. من شأن هذا الإجراء المشترك أن يمنح المحكمة الجنائية الدولية سلطة التحقيق في جميع الجرائم التي تقع ضمن ولايتها القضائية والتي ارتكبتها جميع الأطراف على مدار فترة النزاع في اليمن، بما في ذلك مسؤولي الدولة وأفراد قواتهم المسلحة، فضلاً عن قادة وأعضاء الجماعات المسلحة غير الحكومية. سيكون للمحكمة الجنائية الدولية أيضاً ولاية قضائية على مواطني الدول غير الأطراف في المحكمة الذين يرتكبون جرائم مشتبه فيها على الأراضي اليمنية.¹²⁷ في هذه الحالة، فإن الجناة المزعومين من مواطني دول مثل السعودية والإمارات سيخضعون بالتالي لولاية المحكمة الجنائية الدولية. إذا أصبحت اليمن دولة طرفاً، فيمكن تفعيل

125 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مادة 11 (2).

126 المرجع نفسه، م. 12 (3).

127 المرجع نفسه، م. 12 (2) (أ).

3.2.6. ولاية الشخصية النشطة

يجوز للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة ولايتها القضائية على رعايا الدول الأطراف المشتبه في انهم ارتكبوا أو ساهموا في ارتكاب جرائم دولية في اليمن تقع ضمن ولاية المحكمة.¹³⁵ ينطبق هذا النوع من الولاية القضائية المتعلقة بالشخصية النشطة عندما تحيل دولة طرف الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية أو حين يشرع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في إجراء تحقيق. لا تقتضي هذه الولاية القضائية أن يكون اليمن دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، ولا أن يقبل ولاية المحكمة الجنائية الدولية من خلال إصدار إعلان.

على الرغم من أن معظم أعضاء التحالف ليسوا أطرافاً في نظام روما الأساسي، بما في ذلك زعيما السعودية والإمارات، فإن العضوين الأردن والسنغال دولتين طرفين في المحكمة الجنائية الدولية مع وجود مواطنين نشطين في اليمن.¹³⁶ وبالتالي، يمكن لمواطنيهما اطلاق ولاية المحكمة الجنائية الدولية شريطة أن يبلغ سلوكهم إلى مستوى جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو إبادة جماعية. مواطنو الدول الأطراف الأخرى في المحكمة الجنائية الدولية الذين جندتهم الأطراف المتحاربة للقتال في اليمن، فقد ورد، على سبيل المثال، أن الجيش الإماراتي جند أستراليين قدموا المساعدة للتحالف، مثل مواطني المملكة المتحدة أو الفرنسيين، أو الذين تم نشرهم كمرتزقة في اليمن، كالكولومبيين الذين ورد، على سبيل المثال، أنهم جُندوا من قبل التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، ويمكن أن يكونوا متورطين أيضاً.¹³⁷ وحتى لو ارتكب أحد هؤلاء المواطنين هذه الجرائم، فلن يتم تفعيل ولاية المحكمة إلا إذا أحالت دولة طرف الحالة إلى المحكمة أو إذا باشر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في إجراء تحقيق. ولهذه الغاية قدمت مواطنة لحقوق الإنسان والمركز الأوروبي لحقوق الدستورية و حقوق الإنسان ومنظمات شريكة أخرى شكوى، في عام 2019، بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي إلى المحكمة الجنائية الدولية، يدعون فيها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى التحقيق في المسؤولية الجنائية الفردية لمصدري الأسلحة والمسؤولين الحكوميين من عدة بلدان أوروبية لتواطؤهم المحتمل في جرائم حرب مزعومة ارتكبتها التحالف بقيادة السعودية والإمارات في اليمن، تفاصيل الشكوى يتضمن 26 غارة جوية نفذها التحالف بقيادة السعودية والإمارات والتي قد ترقى إلى جرائم الحرب. على الرغم من الهجمات الموثقة على المدنيين والأعيان المدنية، مثل منازل المدنيين والمدارس والمستشفيات، استمرت الشركات الموجودة في أوروبا في إمداد التحالف بالأسلحة، لا سيما السعودية والإمارات. جلبت صادرات الأسلحة هذه إلى التحالف

135 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مادة 12 (2) (ب).

136 تقرير فريق الخبراء البارزين، لعام 2018، الحاشية 13 أعلاه، الفقرة 18

137 روري دوناعي، "مئات المرتزقة الكولومبيين للقتال من أجل التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن" عين الشرق الأوسط (2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، <https://www.middleeasteye.net/news/hundreds-colombian-mer-2015>); ريبكا هاميلتون، "مئات الأجانب يقاتلون من أجل الإمارات العربية المتحدة في اليمن - كيف يمكن لمحاكمات جرائم الحرب أن تمنعهم من مجرد الأمن" (16 مايو / أيار 2017)، <https://www.justsecurity.org/40970/hundreds-foreigners-fighting-uae-yemen-how-war-crimes-trials-deter>

أرباقاً لشركات الأسلحة الأوروبية هذه ، وبشكل غير مباشر ، إلى الدول الأوروبية أيضًا. الشكوى لا تزال معلقه.¹³⁸

كما قدمت منظمات المجتمع المدني الأخرى بلاغات متعلقة باليمن إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.¹³⁹ مع ذلك، ظلت المؤشرات العامة على فتح تحقيق في الوضع في اليمن غائبة حتى الآن. على الرغم من أنه من غير المرجح أن تشمل الممارسة الوحيدة لولاية الشخصية النشطة أيًا من أو كل الجناة الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية ضمن صفوف الأطراف المتحاربة، مع ذلك، فإن بعض أعضاء التحالف هم دول أطراف في المحكمة الجنائية الدولية، وقد لا يزال الرعايا الأجانب من الدول الأطراف في المحكمة يشغلون مناصب عسكرية عليا، حسبما ورد كالأستراليين العاملين في الجيش الإماراتي، على سبيل المثال.¹⁴⁰

4.2.6. إحالة مجلس الأمن الدولي

يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس ولايتها القضائية على الجرائم الدولية المرتكبة في حرب اليمن إذا أحال مجلس الأمن الدولي الوضع في اليمن إلى المحكمة. يجب أن تتم الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يستلزم أن أي عضو دائم في مجلس الأمن يتمتع بحق النقض- الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة- يحتاج إلى الموافقة على الإحالة، أو على الأقل بالامتناع عن التصويت أو بعدم نقض القرارات ذات الصلة. حتى الآن، كانت هناك إحالتان من مجلس الأمن الدولي: تمت إحالة الوضع في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في عام 2005، بناءً على توصية من لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، والوضع في ليبيا في عام 2011.¹⁴¹

138 المركز الأوروبي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان، "صنع في أوروبا ، قصف في اليمن: يجب على المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في المسؤولية الأوروبية عن جرائم الحرب المزعومة في اليمن"، <https://www.ecchr.eu/en/case/made-in-europe-bombed-in-yemen>

(تم الوصول إليه في 2 مايو/ أيار 2023). للاطلاع على اتصالات أخرى تتعلق بالمادة 15 بشأن الوضع في اليمن ، انظر: أوستن كولتونوفسكي ، "مجموعات حقوقية تحث المحكمة الجنائية الدولية على التحقيق مع المرتزقة في اليمن" (28 نوفمبر / تشرين الثاني 2017) ، <https://www.jurist.org/news/2017/11/rights-group-urges-icc-to-investigate-mercenaries-in-yemen>

المركز الإيراني للقانون الجنائي الدولي ، "الاتصالات بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالوضع في اليمن" (2019) ، <http://www.icicl.org/files/Article%2015%20Communication%20about%20Yemen%20July2019.pdf>

فرانك أندروز ، "حرب اليمن: ال ضحايا يحثون المحكمة الجنائية الدولية على التحقيق في جرائم الحرب" للتحالف بقيادة السعودية "عين الشرق الأوسط (30 أغسطس/ آب 2021) ، <https://www.middleeasteye.net/news/yemen-sau-d-coalition-di-arabia-uae-jordan-victims-investigation-war-crimes>

139 انظر على سبيل المثال أوستن كولتونوفسكي ، "الحقوقيين تحث المحكمة الجنائية الدولية على التحقيق مع المرتزقة في اليمن" (28 نوفمبر / تشرين الثاني 2017).

140 هاميلتون ، الحاشية 116 أعلاه.

141 قرار مجلس الأمن رقم 1593 (31 مارس/ آذار 2005) ، [https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%-2F1593\(2005\)&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False](https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%-2F1593(2005)&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False) ؛ قرار مجلس الأمن رقم 1970 (26 فبراير/ شباط 2011) ، <https://www.un.org/securitycouncil/s/res/1970-%282011%29> .

تشكل إحالة مجلس الأمن الدولي للوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية إجراء يمكن للمجتمع الدولي اتخاذه على الفور لمعالجة النقص الهائل في المساءلة في اليمن. سيسمح هذا بتجاوز افتقار اليمن للإرادة السياسية إما بأن يصبح دولة طرفًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو بقبول الولاية القضائية للمحكمة من خلال إعلان، وهو أمر من غير المرجح أن يحدث. هناك مزايا أخرى واضحة: يمكن للمحكمة التعامل مع جميع الجهات الفاعلة في النزاع والأطراف الثالثة، ومعالجة الجرائم ذات الصلة بالنزاع في اليمن، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وضمان حقوق الضحايا في المشاركة في الإجراءات والحصول على تعويضات. المحكمة الجنائية الدولية هيئة مستقلة تجري محاكمات عادلة ونزيهة. لذلك، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تقدم مساهمة فعالة في المساءلة الشاملة من خلال التركيز على الأقل على الجناة الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم الأكثر خطورة، والتي فشلت الأطراف المتحاربة في القيام بها. كما يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تعمل كرادع للجناة وتحسن حماية المدنيين. صحت فريق الخبراء البارزين لمجلس الأمن الدولي على إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية "كأولوية"¹⁴² حدد فريق الخبراء البارزين "عدم وجود سبب مبدئي يمنع مجلس الأمن من القيام بذلك" ووافق على أن هذا من شأنه أن يقدم "مساهمة كبيرة في دحر الإفلات من العقاب في اليمن"¹⁴³.

في حين أن خطورة الوضع في اليمن تستحق إحالة عاجلة إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن الاحتمالية بعيدة بسبب الديناميات السياسية الحالية في مجلس الأمن. فشلت محاولات، على سبيل المثال، إحالة الوضع في سوريا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في عام 2014، بسبب استخدام حق النقض الصيني والروسي.¹⁴⁴ هذا التطور هو أحد أعراض المعارضة المتزايدة من قبل الصين وروسيا لأي إحالة من مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتي تفاقت بسبب النزاع في أوكرانيا. الأعضاء الثلاثة الدائمون الآخرون في مجلس الأمن الدولي الذين يتمتعون بحق النقض - الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا - متورطون في النزاع اليمني من خلال دعمهم للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات. المملكة المتحدة، أحد أكبر مصدري الأسلحة للتحالف، هي ما يسمى بحامل القلم في اليمن، وبالتالي قيادة المفاوضات وصياغة القرارات ذات الصلة. منذ تدخل التحالف في النزاع، في عام 2015، اختفت اللغة المتعلقة بالمساءلة تدريجياً من قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن.¹⁴⁵ ومع ذلك، فقد شددت القرارات الأخيرة على الحاجة إلى ضمان المساءلة.¹⁴⁶ كما أوصى مجلس خبراء الأمم المتحدة، في عام 2021، بأن يبدأ مجلس الأمن "استكشاف آليات المساءلة لتأمين العدالة والإنصاف للضحايا".¹⁴⁷ ومع ذلك، فإن استراتيجية المجلس بشأن اليمن تركز

142 تقرير فريق الخبراء البارزين ، 2021 ، الحاشية 13 أعلاه ، الفقرة 82.

143 تقرير فريق الخبراء البارزين ، 2020 ، الحاشية 56 أعلاه ، الفقرة 109 (ب) : فريق الخبراء البارزين ، تحديث المساءلة 2021 ، الحاشية 7 أعلاه ، الفقرة 47.

144 مجلس الأمن الدولي "نظرة عامة على سجلات اجتماعات مجلس الأمن " (22 / PV.7180 UN Doc S / PV.7180 / 4 ، ص 4 ، 4 (2014) <https://www.securitycouncilreport.org/un-documents/document/spv7180.php>

145 أبرانتيس مينديز ، الحاشية 35 أعلاه ، ص 43.

146 قرار مجلس الأمن رقم 2564 (25 فبراير / شباط 2021) ، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/052/08/PDF/N2105208.pdf?OpenElement> ; قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2624 (28 فبراير / شباط 2022) ، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/271/73/PDF/N2227173.pdf?OpenElement>

147 تقرير فريق خبراء الامم المتحدة 2021 ، الحاشية 6 أعلاه ، الفقرة 159 (أ).

ظاهريًا على العقوبات. أبدت اللجنة المكلفة من مجلس الأمن الدولي، والمكونة من الدول الأعضاء في المجلس، انتقائية من خلال فرض عقوبات فقط على الأفراد المنتمين إلى أحد طرفي النزاع، جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة. ومع ذلك، أبلغ فريق خبراء الأمم المتحدة، الذي يدعم اللجنة، عن انتهاكات ارتكبتها مختلف الأطراف المتحاربة. وأوصى فريق الخبراء البارزين بتوسيع نطاق العقوبات الحالية لتشمل أولئك الذين يندرجون ضمن معايير العقوبات من جميع أطراف النزاع.¹⁴⁸

5.2.6. النهج التكاملي

إذا كان للمحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية على الجرائم الدولية المرتكبة في اليمن بموجب أي من الأسس المنصوص عليها في الأقسام السابقة، فسيتم تطبيق نظام روما الأساسي بالكامل. النهج التكاملي قضية رئيسية نشأت في عدة حالات. يشير المفهوم التكاملي إلى العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والقضايا المحلية، بالنص على أن المحكمة مكملة فقط للولايات القضائية الجنائية الوطنية. وبالتالي، تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى العدالة. لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة الولاية القضائية إلا عندما تكون الدولة المعنية غير راغبة أو غير قادرة على إجراء تحقيقات أو محاكمات حقيقية. بناءً على التقييم الوارد في القسم 5.1 من هذا التقرير، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة ولايتها القضائية على القضايا المتعلقة باليمن، حيث إن نظام العدالة في اليمن ليس في الوقت الحالي في وضع يسمح له بالتحقيق الفعال مع المسؤولين عن الجرائم الدولية ومقاضاتهم.

منذ عام 2019، حثت منظمات حقوق الإنسان المحكمة الجنائية الدولية على فتح تحقيق في المسؤولية الجنائية المزعومة لمواطني الاتحاد الأوروبي عن التواطؤ في جرائم الحرب من خلال نقل الأسلحة إلى التحالف المتهم بارتكاب هذه الجرائم في اليمن.¹⁴⁹ كما نوقش سابقًا، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة ولاية الشخصية النشطة بناءً على جنسية الجناة المشتبه بهم من مختلف الدول الأطراف في المحكمة، مثل إيطاليا وفرنسا. في الوقت نفسه، يمكن لمكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية الانخراط في ما يسمى بالتكامل الإيجابي، والذي يتضمن نهجًا منسقًا في محاكمة الجرائم الدولية من قبل المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الوطنية. وبالتالي، يمكن للمدعي العام للمحكمة تشجيع الإجراءات الوطنية الحقيقية عندما يكون ذلك ممكنًا، وفي حين أن هذا لن يكون ممكنًا فيما يتعلق بنظام العدالة اليمني كما هو موضح أعلاه، تتمتع دول الاتحاد الأوروبي بالقدرة والمسؤولية لإجراء تحقيقات حقيقية في هذه الادعاءات الخطيرة بالتواطؤ. وإذا لم يفعلوا ذلك، يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تتخذ إجراءات حاسمة لممارسة الولاية القضائية وفقًا لنظام روما الأساسي.

3.6. المحاكم المحلية في الدول الأجنبية الثالثة

في الوقت الحالي، من المرجح أن تمثل متابعة القضايا ألمعروضة على المحاكم المحلية في دول ثالثة - بما فيها تلك القائمة على أساس الولاية القضائية العالمية - السبيل الواعد للحصول على قدر من المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في اليمن. يأتي هذا من طرق المساءلة القليلة المتاحة حاليًا:

148 فريق الخبراء البارزين، 2020 النتائج التفصيلية، الحاشية 1 أعلاه، الفقرة 402 والتوصية 7 (ب).

149 المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، الحاشية 137 أعلاه

أنظمة العدالة للأطراف المتحاربة ليست خيارات قابلة للتطبيق ، وممارسة الولاية القضائية من قبل المحكمة الجنائية الدولية تنطوي على سلسلة من العقبات (لكن الاختصاص الشخصي النشط ممكن حالياً) ، والمحكمة الدولية المتخصصة أو المختلطة لليمن هي خيارات العدالة عن بعد (انظر الأقسام 5 و 6.2 و 6.4). دعا فريق الخبراء البارزين الدول الثالثة إلى السعي بنشاط لتحقيق العدالة الجنائية ، سواء على أساس جنسية الجاني أو الضحية ، أو الولاية القضائية العالمية ، والتعاون من أجل تحقيق هذه الغاية.¹⁵⁰ سعى ضحايا ومحامون ومنظمات المجتمع المدني اليمنيون (بما في ذلك مواطنة لحقوق الإنسان) إلى رفع دعاوى جنائية في محاكم محلية أجنبية في دول مثل الأرجنتين وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا ضد الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية والشركات لدورها المزعوم في الجرائم الخطيرة في اليمن ، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتعذيب.¹⁵¹

1.3.6. آلية تحقيق وإبلاغ مستقلة من المجتمع المدني

بالنظر إلى أن أطراف النزاع تمكنت بشكل فعال من تقويض وإعاقة الآليات الدولية الرسمية، مثل فريق الخبراء البارزين الذي تم طهه في عام 2021 بعد ضغوط هائلة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأن المصالح السياسية لا تزال تهيمن على الملف اليمني، وأن تحرك المجتمع الدولي ظل غائباً على الرغم من الحرب المستمرة؛ يجب استكشاف فرص المساءلة خارج الإطار التقليدي. إن إنشاء آلية للتحقيق والإبلاغ من قبل منظمات حقوق الإنسان المستقلة الرائدة يمكن أن يوفر مبادرة مهمة، يمكن أن تعمل بالتوازي مع آليات أخرى في المستقبل، مثل آلية التحقيق التي تركز على القضايا الجنائية بتفويض من الأمم المتحدة. يمكن لهذه الآلية المستقلة أن تجمع بين المجتمع المدني المحلي والدولي للتحقيق بطريقة منسقة في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات والتجاوزات الدولية لحقوق الإنسان، والتي يُحتمل أن ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية، التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع المسلح في اليمن منذ سبتمبر / أيلول 2014. وفقاً لأعلى المعايير الدولية، يمكن لآلية المجتمع المدني هذه فحص الحقائق والظروف المتعلقة بهذه الانتهاكات والجرائم المزعومة، وجمع الأدلة وخطوط التحقيق، وتحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات والجرائم، حيثما أمكن ذلك، يمكن لهذه الآلية أن تبقي حالة حقوق الإنسان في اليمن تحت المراقبة وتساعد في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الإبلاغ العلني عن هذه الانتهاكات والجرائم المزعومة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع. يمكن أن تساهم هذه الجهود في ضمان محاسبة الجناة، وحصول الضحايا على تعويضات، وإرساء أساس متماسك للعدالة الانتقالية.

يقيّم هذا القسم الأسس القانونية المختلفة التي قد تقوم الدول الثالثة على أساسها بالتحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في اليمن ومقاضاة مرتكبيها في اليمن ضمن أنظمتها القضائية المحلية ، مع

150 فريق الخبراء البارزين تحديث المسألة 2021 ، الحاشية 7 أعلاه ، الفقرة 55.

151 ميدل إيست آي (عين الشرق الأوسط)، "فرنسا تحقق في اتهامات ولي عهد أبو ظبي بالتعذيب (17 يوليو / تموز 2020). <https://www.middleeasteye.net/news/france-uae-investigate-crown-prince-torture-allegations>; دان صباغ ، "محامون يقدمون ملف جرائم الحرب في اليمن إلى شرطة المملكة المتحدة" الجارديان (20 أكتوبر 2021). <https://www.theguardian.com/world/2021/oct/20/lawyers-to-submit-yemen-war-crimes-dossier-to-uk-police>; المحاكمة الدولية ، "الاستعراض السنوي للولاية القضائية العالمية 2022" ص 20 ، 69 ، https://trialinter-national.org/wp-content/uploads/2022/03/TRIAL_International_UJAR-2022.pdf; المركز الأوروبي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان وحقوق الإنسان ، المرجع السابق ، الملاحظة 136.

التركيز بشكل خاص على الولاية القضائية العالمية. ليس سراً أن الولاية القضائية العالمية تأتي عادةً مع تحديات كبيرة - وهذا ليس فريداً في السياق اليمني. على الرغم من هذه التحديات ، فقد تم تحقيق الملاحظات القضائية الناجحة في سياقات أخرى ، حتى عندما لم يكن من الممكن تصورها في البداية. تعد المحاكم المحلية الأجنبية حالياً إحدى السبل القليلة التي يمكن أن تساعد في ضمان الوصول إلى العدالة لضحايا الفظائع التي لا يمكن تصورها والتي ارتكبت في اليمن. يمكن للدول الثالثة أن تتخذ خطوات فورية لمتابعة مثل هذه القضايا بنشاط. يمكن أن يعزز التعاون بين السلطات الوطنية للدول الثالثة والجهات الفاعلة الدولية ، مثل المحكمة الجنائية الدولية وآلية دولية مستقلة في المستقبل تركز على القضايا الجنائية في اليمن ، وكذلك منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية المستقلة بشكل كبير احتمالات مثل هذه الملاحظات القضائية. قد تكون الآلية التي تركز على الجانب الجنائي مهمة بشكل خاص في تسهيل وتسريع الإجراءات الجنائية من خلال تبادل الأدلة وملفات القضايا ذات الصلة حتى يتسنى للسلطات الوطنية ، على سبيل المثال ، الوصول إلى أدلة كافية أو يمكنها الرد بشكل حاسم عند ظهور فرص لاتخاذ إجراءات قضائية. حتى لو لم تؤد هذه الجهود على الفور إلى إدانات ناجحة ، فإن قضايا الولاية القضائية العالمية يمكن أن يكون لها مع ذلك قيمة كبيرة لمكافحة الإفلات من العقاب وأن تكون ضارة بالجنّة.

2.3.6. الولاية القضائية العالمية

لا يعتمد استخدام الولاية القضائية العالمية من حيث المبدأ على أي ارتباط قضائي بالدولة التي تجري التحقيق أو الملاحقة ، كما هو مطلوب بالنسبة للأشكال الأخرى للولاية القضائية خارج الإقليم. تُلزم بعض المعاهدات الدولية الدول بإنشاء ولاية قضائية عالمية ، بما في ذلك ما يتعلق بالتعذيب والاختفاء القسري ، بينما قد تقرر الدول أيضاً إنشاء ولاية قضائية عالمية على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المطبقة في النزاعات المسلحة غير الدولية. هناك ممارسة واسعة النطاق لهذا الغرض ، حيث تنص العديد من الدول على الولاية القضائية العالمية لواقعة أو أكثر من هذه الجرائم.¹⁵²

1.2.3.6. المتطلبات القانونية والعوائق التي تحول دون ممارسة الولاية القضائية العالمية

في حين أن بعض الدول تعترف بشكل خالص أو مطلق للولاية القضائية العالمية ، فإن دولاً أخرى تفيد ممارستها للولاية القضائية العالمية من خلال اشتراطها بشروط قانونية مسبقة معينة. تشترط دول كثيرة وجود الجاني المزعوم على أراضيها لممارسة الولاية القضائية العالمية. تنص بعض القوانين الوطنية ، على سبيل المثال في بلجيكا ، على ممارسة الولاية القضائية العالمية على إقامة الضحية أو الجاني في دولة المحكمة ما لم تكن القضية تتعلق بالتعذيب أو الاختفاء القسري ، حيث تستند الولاية القضائية إلى أنظمة معاهدات محددة.¹⁵³

152 منظمة العفو الدولية، "الولاية العالمية: دراسة أولية للتشريعات حول العالم - تحديث 2012" (2012) ص 2-1 ، الملحق الأول. <https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/06/ior530192012en.pdf>. انظر أيضاً مشروع العدالة وراء الحدود ، وهو أداة للتخطيط على الإنترنت تابعة لمؤسسة Clooney للعدالة والتي تقدم لمحة عامة عن التشريعات المحلية المتعلقة بالجرائم الدولية في جميع أنحاء العالم: <https://justicebeyondborders.com>.

153 اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري تُلزم الدول قانوناً بمحاكمة مرتكبي التعذيب والاختفاء القسري المزعومين ، على التوالي ، الموجودين في أراضيها ما لم يتم تسليمهم بسبب الجريمة.

تشكل هذه المتطلبات عقبة كبيرة أمام السياق اليمني ، حيث يوجد عدد قليل من الشتات أو مجتمع اللاجئين خارج الأراضي الوطنية. يختلف الوضع الحالي بشكل كبير عن سياقات أخرى مثل سوريا ، حيث سعى العديد من السوريين ، بمن فيهم المشتبه بهم والضحايا ، إلى اللجوء إلى أوروبا ، مما ساهم في زيادة ممارسة الولاية القضائية العالمية لاحقًا. قد يكون هناك عدد أقل من المشتبه بهم والضحايا اليمنيين الموجودين في أوروبا أو في أي مكان آخر ، الأمر الذي قد يؤدي إلى رفع قضايا الولاية القضائية العالمية المتعلقة بحرب اليمن. ونتيجة لذلك ، وفرت المحاكم المحلية الأجنبية حتى الآن نقطة دخول مباشرة أكثر لرفع القضايا المتعلقة باليمن والمتعلقة بالتواطؤ من خلال عمليات نقل الأسلحة ، في حين كان هناك زخم أقل لاستهداف الجناة المباشرين في الجرائم الدولية. ومع ذلك ، ورد أن المئات من الرعايا الأجانب من أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، تم تجنيدهم من قبل الإمارات ، بما في ذلك في المناصب العسكرية العليا ، مما قد يوفر فرصة للسلطات الوطنية في هذه البلدان لممارسة الولاية القضائية على الجرائم الدولية المزعومة في اليمن.¹⁵⁴ علاوة على ذلك ، قدم المحامون والضحايا ومنظمات المجتمع المدني شكوى إلى السلطات الوطنية تستهدف النخب السياسية والعسكرية في دول مثل السعودية والإمارات ، على سبيل المثال عند التواجد في ولاية قضائية أجنبية أو من المتوقع أن يسافر إليها.¹⁵⁵ ومع ذلك ، فقد تم رفض مثل هذه الشكوى في فرنسا في نهاية المطاف في عام 2022 بسبب حصانة رئيس الدولة ، والتي تعد عائقًا بارزًا أمام الولاية القضائية العالمية.¹⁵⁶ ومع ذلك ، فإن الحصانة الوظيفية لمسؤولي الدولة عن أي أفعال تُرتكب أثناء وجودهم في مناصبهم لم يعد معتقًا بها في كثير من الأحيان فيما يتعلق بارتكاب جرائم دولية.¹⁵⁷ في حين أن اعتبارات السياسة الخارجية ، خاصة عند التحقيق مع مسؤولي الدولة أو الحلفاء المقربين ، قد يظل لها تأثير من خلال قصر القضايا على عدد أقل من كبار المسؤولين أو المشتبه بهم من المستوى المنخفض ، فإن التكاليف السياسية الدولية المتصورة للتحقيق مع مواطني الفرد قد تقلل بشكل كبير من هذه التكاليف إلى الصفر عمليًا.¹⁵⁸

في بعض البلدان ، مثل ألمانيا ، يمكن للمدعين العامين بدء تحقيق بهدف تأمين الأدلة المتاحة حتى لو لم يكن المشتبه به موجودًا في ألمانيا. في حين أنه لا يجوز ممارسة هذه السلطة التقديرية إلا عندما يكون هناك إثبات واقعي لوجود المشتبه به في ألمانيا ، فإن مثل هذه المتطلبات الواسعة

154 هاميلتون ، الحاشية 136 أعلاه.

155 ترايل انترناشونال ، (المحاكمة الدولية) "محمد بن سلمان" ، <https://trialinternational.org/latest-post/moham-med-bin-salman/> (تم الاطلاع عليه في 26 أبريل / نيسان 2023).

156 بموجب القانون الدولي ، الذي تتبعه الدول إلى حد كبير ، تمتد الحصانة الشخصية لتشمل رؤساء الدول والحكومات الحاليين (مثل رئيس الوزراء) ووزراء الخارجية والدبلوماسيين وأولئك الذين مُنحوا حصانة مهمة خاصة يمثلون دولة أو منظمة دولية. دابو أكاندي وسانجيتا شاه ، "حصانات مسؤولي الدولة والجرائم الدولية والمحاكم المحلية الأجنبية" (2010) 21 (4) المجلة الأوروبية للقانون الدولي 815 ، <https://academic.oup.com/ejil/article/21/4/815/418198>

ترايل انترناشونال ، "الاستعراض السنوي للسلطة القضائية العالمية 2023" (2023) ، ص 51 ، <https://trialinternational.org/latest-post/2022-highlights-in-the-universal-jurisdiction-annual-report/view-ujar>

157 انظر على سبيل المثال عزيز إيبك ، "لا حصانة وظيفية للجرائم بموجب القانون الدولي أمام المحاكم المحلية الأجنبية: رسالة لا لبس فيها من محكمة العدل الفيدرالية الألمانية" (2021) 19 (5) مجلة العدالة الجنائية الدولية 1263 ، <https://academic.oup.com/jicj/article/19/5/1263/6464071?login=true>

158 هاميلتون ، الحاشية 116 أعلاه.

يمكن أن تعزز التوقعات لفتح القضايا المتعلقة باليمن. على سبيل المثال ، في عام 2020 ، تم تقديم شكوى إلى شرطة العاصمة البريطانية نيابة عن ضحايا يمنيين مع أدلة على جرائم حرب وتعذيب من قبل الإمارات العربية المتحدة في اليمن ، وتعيين مستشار رئيسي لولي عهد الإمارات العربية المتحدة آنذاك كمشتبه به محتمل. على الرغم من أن المشتبه به لم يقيم في المملكة المتحدة ، فقد قيل إنه سافر إلى المملكة المتحدة بانتظام وفي المستقبل القريب. لذلك تم حث سلطات المملكة المتحدة على فتح تحقيق ومراقبة دخول المشتبه به.¹⁵⁹ يوفر ما يسمى بالتحقيقات الهيكلية ميزة إضافية لمتابعة المسألة لأنها تسمح ببدء التحقيقات بصرف النظر عما إذا تم تحديد مشتبه به معين أو تبين وجوده على أراضي الدولة. يسمح هذا للسلطات بالرد بسرعة إذا دخل المشتبه به إلى أراضيها ، في حين يمكن أيضًا مشاركة الأدلة التي تم جمعها مع السلطات القضائية الأخرى عبر أطر المساعدة القانونية المتبادلة أو إجراءات التحقيق عبر الحدود أو الإقليمية أو الدولية ، مما يؤدي إلى مزيد من التنسيق.¹⁶⁰

2.2.3.6. توافر الأدلة والتعاون في قضايا الولاية القضائية العالمية

قد تحجم السلطات الوطنية عن بدء الإجراءات في الحالات التي يكون فيها وصولها إلى الأدلة محدودًا. وبالتالي ، قد يقع عبء تقديم أدلة أولية، بما في ذلك تحديد الشهود المحتملين، على عاتق منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والمحامين والضحايا لكي تتصرف السلطات بناءً عليها. ومع ذلك ، فإن آلية تحقيق أممية تركز على القضايا الجنائية في اليمن من شأنها أن توفر مزايا واضحة لقضايا الولاية القضائية العالمية التي من غير المرجح أن يوفرها أولئك الذين يوثقون انتهاكات حقوق الإنسان بمفردهم. ستنتمتع هذه الآلية بالولاية والموارد اللازمة لجمع الأدلة من مصادر مختلفة للمعلومات وتوحيدها وحفظها وتحليلها امتثالاً لمعايير العدالة الجنائية التي تهدف إلى تعظيم استخدامها في الإجراءات الجنائية. يمكن سحب الأدلة ذات الصلة بالتحقيق من مستودع الآلية بأكمله أو يمكن توفير ملفات القضية على الفور للسلطات المختصة مع تحليل الخبراء لمشتبه فيهم أو حوادث محددة. يمكن أن يؤدي ذلك، على سبيل المثال، إلى سد الثغرات الاستدلالية في تحقيقات محددة، أو التخفيف من تحديات التحقيق التي تسببها الحرب المستمرة، أو حتى يؤدي إلى فتح قضايا جديدة لم يكن من الممكن متابعتها بطريقة أخرى. يمكن لآلية التحقيق التي تركز بشكل خاص على تسهيل وتسريع الإجراءات الجنائية في المحاكم الوطنية أن تضع السلطات في وضع يمكنها من الرد بسرعة أكبر عندما تتاح فرص اتخاذ إجراءات قضائية. على سبيل المثال، غالبًا ما يتم الشروع في قضايا الولاية القضائية العالمية بشكل انتهازي ومخصص حيث تظهر المعلومات أن المشتبه به يسافر إلى بلد ما أو موجود بالفعل فيه. وبالتالي، يمكن أن تساعد مثل هذه الآلية في ضمان قدرة السلطات الوطنية على التصرف بسرعة حيث قد يكون المشتبه بهم موجودين في الإقليم لفترة محدودة فقط.

159 ستوك وايت ، 'موجز إعلامي: أدلة على جرائم الحرب والتعذيب على يد الإمارات العربية المتحدة في اليمن مقدمة إلى شرطة العاصمة لندن ، ووزارة العدل الأمريكية ووزارة العدل في تركيا' (12 فبراير / شباط 2020) ، <https://acrobat.adobe.com/link/track?uri=urn%3Aaaid%3Ascds%3AUS%3A8158fd6e-0058-4d86-b297-c7d0ec71e-3b7&viewer%21megaVerb=group-discover> ، ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح ، والمحاكمة الدولية ، و الإنصاف ، "قانون وممارسات الولاية القضائية العالمي في إنجلترا وويلز" (مايو 2022) ص 13 - <https://redress.org/wp-content/uploads/2022/05/UJ-Law-and-Practice-in-England-and-Wales.pdf>

160 مبادرة عدالة المجتمع المفتوح والمحاكمة الدولية ، الولاية العالمية: القانون والممارسة في ألمانيا (2019) ص 17 ، <https://www.justiceinitiative.org/uploads/0b3c66af-68e0-4fd3-a8e0-d938a6e2b43b/universal-juris-diction-law-and-practice-germany.pdf>

وبالتالي يمكن للجهود التعاونية أن تعزز بشكل كبير احتمالات القضايا المتعلقة باليمن على أساس الولاية القضائية العالمية أو أسس قضائية أخرى. وفي هذا السياق، دعا فريق الخبراء البارزين إلى تعاون أوثق بين الدول الثالثة، بينما يتم تشجيع هذه الدول على استخدام شبكاتها المؤسسية بنشاط لتبادل مواد التحقيق ذات الصلة.¹⁶¹ هذا أيضًا مطلب مهم في المبادرات التي تقودها منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى فتح تحقيقات من قبل السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية في التواطؤ المزعوم للجهات الفاعلة السياسية والشركات في الاتحاد الأوروبي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من خلال عمليات نقل الأسلحة إلى التحالف الذي تقوده السعودية / الإمارات. إن التعاون القضائي بين المحكمة الجنائية الدولية وسلطات التحقيق في البلدان المنخرطة في الإنتاج المشترك للأسلحة مطلوب بشكل خاص في ضوء البنية العابرة للحدود والمبهمه التي تتسم بها لصناعة الأسلحة.¹⁶² يمكن أن يتخذ التعاون الدولي في المسائل الجنائية أشكالًا مختلفة. بالإضافة إلى تبادل المعلومات أو غير ذلك من أشكال المساعدة القانونية المتبادلة، توجد أدوات أكثر تقدمًا مثل فرق التحقيق المشتركة، بدعم من يوروجست، والتي تمكن السلطات من إجراء تحقيقات وثيقة عبر الحدود في الجرائم الدولية. قد تتعاون الدول أيضًا مع مشروع تحليل يوروبول للجرائم الدولية الأساسية أو قاعدة بيانات أدلة الجرائم الدولية الأساسية التابعة لليوروجست لتحسين التنسيق في تحديد الجناة المحتملين ومقاضاتهم.¹⁶³

3.2.3.6. النتائج المحتملة لمتابعة الولاية القضائية العالمية

تمثل المحاكم المحلية الأجنبية وسيلة متاحة للسعي إلى المساءلة الجنائية عن الجرائم الدولية المرتكبة في اليمن من خلال ممارسة الولاية القضائية العالمية أو خارج الإقليم. حتى لو لم تؤد هذه الجهود على الفور إلى محاكمة ناجحة، يمكن لقضايا الولاية القضائية العالمية مع ذلك أن يكون لها قيمة كبيرة. يمكن استخدامها كاستراتيجية مناصرة لتوثيق الجرائم الدولية، وفضح الجناة المزعومين، وانتقاد غياب المساءلة. قد يكون لمثل هذه الجهود أيضًا تأثيرات عملية متعددة. قد يمنع الجناة المزعومون عن السفر إلى بلدان يتعرضون فيها لخطر الملاحقة القضائية. قد يكون هذا مجرد إزعاج - وإن كان استبعادًا رمزيًا ملحوظًا - ولكنه قد يكون أكثر ضررًا لهم عندما يكون لديهم صلات كبيرة بالبلد المستهدف، مثل المصالح التجارية والروابط العائلية. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه الجناة المزعومون أضرارًا أخرى في البلدان الأجنبية بسبب الاشتباه في ارتكابهم جرائم دولية، مثل منعهم من الدخول، أو عدم منحهم وضع اللجوء، أو الافتقار إلى فرص العمل، أو التعرض لعقوبات.

161 فريق الخبراء البارزين 2021، تحديث المساءلة، الحاشية 7 أعلاه، الفقرة 55.

162 المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، مواطنة لحقوق الإنسان، شيربا، ومنظمة العفو الدولية، 'شكوى جنائية ضد مصنع الأسلحة الفرنسيين لتصدير مواد الحرب في سياق النزاع اليمني' (سبتمبر / أيلول 2022)، https://www.ecchr.eu/fileadmin/user_upload/Q_A_-_September_2022_-_Criminal_complaint_against_French_arms_manufacturers_.pdf

163 اليوروبول، "مشاريع تحليل اليوروبول" (2023) مشاريع تحليل قاعدة بيانات أدلة الجرائم الدولية الأساسية، <https://www.europol.europa.eu/operations-services-innovation/europol-analysis-projects>، قاعدة بيانات أدلة الجرائم الدولية الأساسية، <https://www.eurojust.europa.eu/publication/core-international-crimes-ev-idence-database-ciced>

3.3.6. الولاية القضائية خارج الإقليم

في حين أن الولاية القضائية الجنائية إقليمية في المقام الأول، فإن معظم القوانين الوطنية تسمح للدول بممارسة الولاية القضائية على الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة خارج أراضيها عندما تتأثر مصالحها. وتشمل الأسباب المعترف بها لمثل هذه الولاية القضائية خارج الإقليم الجرائم التي يرتكبها في الخارج مواطنون (مبدأ الشخصية النشطة) أو ضد رعاياها (مبدأ الشخصية السلبية). عندما تعترف الدول الثالثة بهذه المبادئ، فقد تشكل الأساس لممارسة الولاية القضائية على الجرائم المرتكبة في اليمن.

تنطبق الشخصية النشطة على مجموعة كبيرة محتملة من الرعايا الأجانب المشتبه في تورطهم في جرائم بموجب القانون الدولي ارتكبت في اليمن، مثل أعضاء التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، والمرترقة الأجانب، وتجار الأسلحة الأجانب. ومع ذلك، فقد ثبت أن دولاً مثل السعودية والإمارات غير قادرة على رفع دعاوى فعالة ضد مواطنيها (انظر القسم 5.2). ومع ذلك، يمكن لدول أخرى، مثل أستراليا، التحقيق مع مواطنيها الذين تم تجنيدهم للقتال لصالح أعضاء التحالف في اليمن ومقاضاتهم عند الاقتضاء.¹⁶⁴ كما أن المحاكم المحلية في إيران، التي تدعم جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة، ليست أيضًا وسيلة قابلة للتطبيق لمحاكمة الجناة الإيرانيين أو غيرهم من الجناة المزعوم تورطهم في جرائم متعلقة بالنزاع في اليمن. القوانين الموضوعية والإجرائية غير كافية، في حين أن النظام القضائي تشوبه محاكمات غير عادلة، وانعدام استقلال القضاء، واستخدام عقوبة الإعدام، من بين قضايا خطيرة أخرى.¹⁶⁵ في مثل هذه الحالات، قد يقدم الرعايا الأجانب ذوو الجنسية المزدوجة وسيلة إضافية للملاحقة القضائية المحتملة.

4.6. الإجراءات الجنائية المتعلقة بالتواطؤ في جرائم دولية من خلال بيع الأسلحة

1.4.6. الشكوى أمام المدعي العام في إيطاليا

في 17 أبريل/ نيسان 2018 قدمت مواطنة لحقوق الإنسان مع مجموعة من الشركاء الإيطاليين (المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان و الشبكة الإيطالية للسلام ونزع السلاح) شكوى جنائية أمام مكتب المدعي العام في روما ضد مديري شركة آر دبليو إم إيطاليا ومسؤولين كبار في الهيئة الوطنية الإيطالية لتصدير الأسلحة (UAMA)، وذلك بناء على هجمة جوية قام بها التحالف في منطقة دير الهجاري أودت بحياة أسرة مدنية كاملة، حيث أشارت بقايا القنابل المستخدمة والتي تم

164 هاميلتون ، الحاشية 116 أعلاه.

165 منظمة العفو الدولية ، "الإصلاحات المعيبة: قانون الإجراءات الجنائية الإيراني الجديد" (2016) ، <https://www.amnes-ty.org/en/documents/mde13/2708/2016/en> ; الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ، "لا يمكن الدفاع عنه: التجريم المنهجي للمدافعين عن حقوق الإنسان في إيران" (2019) ، الصفحات 6-11 ، <https://www.fidh.org/en/issues/human-rights-defenders/iran-new-report-documents-the-systematization-of-human-rights-violations> ; الجمعية العامة للأمم المتحدة ، "تقرير المقرر الخاص حول حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية يوليو/ تموز 2022" الفقرات 11-14 ، <https://www.ohchr.org/en/documents/coun-reports/a77181-situation-human-rights-islamic-republic-iran-report-special-representative> ; إيكيبو نيزكور ، "التنفيذ المحلي للقانون الدولي: جمهورية إيران الإسلامية" <https://www.derechos.org/intlaw/irn.htm> (تم الوصول إليه في يناير / كانون الثاني). 6 ، 2023.

العثور عليها في موقع الهجوم إلى أنها من صنع شركة "آر دبليو إم إيطاليا إس بي إيه" (RWM Italia S.p.A) التابعة لعملاق السلاح الألماني "راينمي탈 إيه جي" (Rheinmetall AG).

2.4.6. الشكوى أمام المدعي العام في فرنسا

في يونيو/ حزيران 2022 قدمت منظمة مواطنة وشركائها (المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، و منظمة شربا) شكوى جنائية أمام محكمة باريس ضد شركات تصنيع الأسلحة (Dassault Aviation, Thalès, and MBDA France). مستندة على نفس الوقائع التي تم تقديمها في البلاغ المقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث ثبت وأن تم استخدام أسلحة فرنسية من قبل دول التحالف في حربهم على اليمن. كما تسعى الشكوى إلى فضح التواطؤ المحتمل في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية للشركات التي استمرت في نقل الأسلحة أو تقديم خدمات الصيانة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على الرغم من معرفتها بالجرائم التي ارتكبتها التحالف وهي الخدمات التي ما زالت فرنسا تقدمها للتحالف. وما زالت القضية منظورة امام القضاء الفرنسي وتتمنى أن تؤخذ الوقائع التي تم استعراضها فيها بعين الاعتبار وعلى محمل الجدية من قبل القضاء الفرنسي.

3.4.6. محكمة جنائية دولية خاصة

أنشأ مجلس الأمن الدولي، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومقرها لاهاي (هولندا)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في أروشا (تنزانيا). لمحكمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.¹⁶⁶ كلتا المحكمتين الجنائيتين الدوليتين المخصصتين لهما الفضل في محاكمة قضايا تاريخية ساعدت في تأمين قدر من المساءلة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا على التوالي. ومع ذلك، فقد تم انتقادهما أيضًا لعدة أسباب، بما في ذلك تكلفتهم وبعدهما عن المجتمعات المتضررة مما أدى إلى افتقارهما إلى الشرعية والملكية المحلية.

في حين أن إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة يمكن أن يوفر وسيلة متخصصة لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم الدولية المرتكبة في اليمن، فإن الديناميات السياسية الحالية في مجلس الأمن الدولي تجعل من غير المرجح أن يوافق أعضاء المجلس على إنشاء مثل هذه المحاكم. محكمة خاصة (انظر القسم 6.1.1). وهناك عقبة إضافية تتمثل في أن الدول أصبحت أقل اهتمامًا بإنشاء مثل هذه المحاكم المكلفة، الدولية الخاصة، مفضلة الأشكال المختلطة من العدالة. يجب أن يصبح هذا النوع من المحاكم الجنائية زائدًا عن الحاجة الآن بعد أن أصبح لدى مجلس الأمن الدولي القدرة على إحالة قضايا تتطلب إجراءات لتحقيق العدالة الدولية، مثل الوضع في اليمن، إلى المحكمة الجنائية الدولية كمحكمة جنائية دولية دائمة. لهذه الأسباب، فإن إحالة الوضع في اليمن من قبل مجلس الأمن الدولي إلى المحكمة الجنائية الدولية يبدو أكثر احتمالًا من إنشاء المجلس لمحكمة خاصة لليمن، على الرغم من أن ذلك لا يزال احتمالًا بعيدًا في الوقت الحالي.

كجزء من الجهود المبذولة لتأمين المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا، تم اقتراح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تكون قادرة على إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة. ومع ذلك،

فمن المشكوك فيه ما إذا كان للجمعية العامة السلطة القيام بذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة. لا يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة إصدار قرارات تُلزم الدول الأعضاء وتُنشئ محكمة لها سلطة قانونية إلزامية على الأفراد أو الدول.¹⁶⁷



الخلاصة

يجب إعطاء الأولوية بشكل عاجل للسعي لتحقيق العدالة في الجرائم الدولية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في اليمن. لم تكن التدابير المحدودة المتخذة حتى الآن كافية على الإطلاق لسد الفجوة الواسعة في المساءلة وضمان حق الضحايا في الوصول إلى العدالة. يتطلب تحقيق سلام دائم في اليمن العمل على تحقيق المساءلة الجنائية الشاملة. وينطوي ذلك على مخاطبة الجناة من مختلف أطراف النزاع ومن يدعمهم، وكافة الجرائم والانتهاكات الدولية ذات الصلة بالحرب في اليمن. المساءلة الشاملة تستبعد أي شكل من أشكال العدالة الأحادية الجانب أو الجزئية وتعترف بعدم جواز العفو بموجب القانون الدولي. كما تتطلب العدالة لشعب اليمن تعويضات لملايين الضحايا المدنيين الذين عانوا من أضرار ودمار لا يمكن تصوره على أيدي الأطراف المتحاربة.

إن العمل الدولي عاجل وضروري. فنظم المحاكم المحلية للأطراف المتحاربة لا تشكل السبل المتاحة لمتابعة المساءلة. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية هامة لضمان العدالة فيما يتعلق بالجرائم الفظيعة التي ارتكبت ولا تزال تُرتكب ضد المدنيين في اليمن. أظهر هذا التقرير أنه بالإرادة السياسية والشجاعة، يمكن عمل الكثير للسعي فورا لتحقيق العدالة. غير أنه إذا لم يتحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لسد فجوة الإفلات من العقاب، فإن منظمات المجتمع المدني ستُشجّع على النظر في تضافر جهودها في آلية أو منبر مستقل لضمان تحول مطالب المساءلة والعدالة إلى إجراءات عملية ملموسة. لا يمكن مطالبة الضحايا والمجتمعات المتضررة بالانتظار أكثر من ذلك.

تتمثل الخطوة الأولى الأساسية لأي إجراءات مساءلة في المستقبل في جمع وحفظ الأدلة في الوقت المناسب على الجرائم الدولية التي ارتكبتها مختلف الأطراف المتحاربة في اليمن. يجب أن يتم إنشاء آلية دولية مستقلة ذات تركيز جنائي لليمن من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة و / أو الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تأخير. يمكن لهذه الآلية المفوضة من الأمم المتحدة أن تبدأ في إرساء الأساس للعدالة الجنائية بحيث يمكن الاستفادة من سبل المساءلة الحالية وربما الجديدة، مثل المحكمة الدولية (المدولنة)، بشكل فعال في المستقبل. وقد تسهم هذه الآلية أيضًا اسهاما هاما في توسيع نطاق العدالة الانتقالية، من خلال تدابير كالتعويضات أو البحث عن الحقيقة. ومن شأن وجود آلية دولية مستقلة حقا التغلب على إخفاقات هيئات التحقيق التابعة للأطراف المتحاربة في ضمان المساءلة، مع الحيولة أيضا دون منح العفو الفعلي لمجرمي الحرب بحكم الأمر الواقع لعدم كفاية الأدلة.

كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يخطو خطوة إلى الأمام بإحالة الوضع في اليمن على الفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي حين أن الديناميات السياسية في مجلس الأمن الدولي تجعل هذا الأمر غير مرجح في الوقت الراهن، إلا أن الوضع الخطير في اليمن يستدعي بوضوح إحالة عاجلة. كما أن الدول الثالثة مطالبه بمتابعة القضايا المتعلقة باليمن في ولاياتها القضائية على أساس الولاية القضائية العالمية أو أي أسس قضائية أخرى. وبينما من المرجح أن تمهد المحاكم المحلية الأجنبية المسار الأكثر وعدا في ظل الظروف الراهنة، فإنها لا تملو من عقبات كبيرة. لذلك، ينبغي تعزيز التعاون الوثيق في القضايا ذات الصلة باليمن لتعظيم آفاق الملاحقات القضائية. ويشمل ذلك التعاون مع دول ثالثة أخرى ومع هيئات تحقيق وادعاء دولية أخرى، مثل المحكمة الجنائية الدولية في حالات التواطؤ في نقل الأسلحة، والجهات الفاعلة الدولية، مثل هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المستقلة العاملة في التوثيق و/ أو دعم الضحايا. يمكن أيضا استخدام الشبكات المؤسسية لتعزيز هذا التعاون. ستلعب آلية ذات تركيز جنائي في الأمم المتحدة التي دورا هاما في منظومة المساءلة هذه كميسر للعدالة للإجراءات الجنائية.

التوصيات



لضمان المساءلة الجنائية والعدالة للضحايا، تعتبر التوصيات الرئيسية التالية الأكثر إلحاحًا لتحديد مسار نحو السلام المستدام في اليمن:

1.8. إلى جميع أطراف النزاع المسلح في اليمن

- إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وسريعة وشاملة وفعالة وذات مصداقية وشفافة في جميع الانتهاكات المزعومة أو المشتبه بها للقانون الدولي والجرائم الدولية منذ بدء النزاع، ومحاسبة المسؤولين وفقًا للمعايير الدولية ومعايير المحاكمة العادلة، و النشر الفوري للمعلومات العامة حول جميع تدابير المساءلة المتخذة حتى الآن.
- القيام على وجه الاستعجال بتزويد الضحايا المدنيين بسبل انتصاف موثوقة من الانتهاكات والجرائم الدولية، بما في ذلك المساواة والفعالية في الوصول إلى العدالة، والتعويض الفوري والكافي عن الاضرار المتكبدة، والحصول على المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالانتهاكات وآليات الجبر.
- التعاون الكامل مع كيانات الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحققين الجنائيين، حيثما كان ذلك مناسبًا، لكي يتسنى التحقيق في مزاعم السلوك غير المشروع، بما في ذلك الجرائم الدولية، من قبل جميع أطراف النزاع على النحو الصحيح، وتوثيقها، ومحاسبة مرتكبيها.

2.8. إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

- ينبغي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة / الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ينشئ على الفور آلية تحقيق دولية مستقلة ذات تركيز جنائي في اليمن وتشمل ولايتها التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وتقديم تقارير علنية عن حالة حقوق الإنسان في اليمن. وكذلك جمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها وإعداد ملفات القضايا من أجل تسهيل وتسريع الإجراءات القانونية العادلة والمستقلة، وفقًا للمعايير الدولية، في المحاكم أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.
- يجب على مجلس الأمن الدولي إحالة الوضع في اليمن على الفور إلى المحكمة الجنائية الدولية لإجراء تحقيق كامل في الجرائم الدولية المزعومة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع وفي جهات فاعلة قد تكون متواطئة فيها.
- دعم ادماج حقوق الإنسان في مفاوضات السلام، ورفض أي خطوات من شأنها أن تقوض احترام حقوق الإنسان والمساءلة والانتصاف (مثل العفو والحصانات والعدالة اإادية الجانب والجزئية) ودعم العمليات الرامية إلى تحقيق العدالة الانتقالية الفعالة.

3.8. إلى الدول

- جمع وحفظ كافة الأدلة المتعلقة بارتكاب الجرائم الدولية في اليمن أو المساهمة فيها والمتاحة ضمن ولايتكم القضائية؛ وممارسة الولاية القضائية العالمية وغيرها من أشكال الولاية

القضائية بغية مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم المزعومين؛ ضمان أن يتمكن ضحايا هذه الجرائم من ممارسة حقوقهم بموجب قانون حقوق الإنسان والصكوك القانونية ذات الصلة؛ والتعاون الوثيق مع سلطات التحقيق والمقاضاة الدولية المختصة الأخرى التابعة لدول ثالثة، والجهات الفاعلة الدولية، ومنظمات المجتمع المدني المستقلة العاملة في مجال توثيق حقوق الإنسان و / أو تقديم الدعم للضحايا والمجتمعات المتضررة.

- دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة لتعزيز قدرتها على رصد وتوثيق انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والجرائم بموجب القانون الدولي، المرتكبة في اليمن.

4.8. إلى المجتمع المدني

- النظر في إنشاء آلية أو منصة مستقلة تضم قوى منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية المستقلة لتعزيز المساءلة والعدالة عندما يفشل المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات لسد فجوة الإفلات من العقاب في اليمن.
- الاستمرار في التحقيق والتوثيق والإبلاغ العلني عن انتهاكات وتجاوزات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي قد تبلغ حد جرائم بموجب القانون الدولي ارتكبتها جميع أطراف النزاع المسلح الدائر في اليمن.

List of abbreviations

قائمة الاختصارات

CSOs - Civil society organizations	منظمات المجتمع المدني
UNGEE – United Nations Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen	فريق الخبراء البارزين - فريق الأمم المتحدة للخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن
ICC – International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
JIAT – Joint Incidents Assessment Team	الفريق المشترك - الفريق المشترك تقييم الحوادث
NCIAVHR – National Commission to Investigate Alleged Violations of Human Rights	اللجنة الوطنية الحكومية- اللجنة الوطنية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان
UNPoE – United Nations Panel of Experts on Yemen	فريق خبراء الأمم المتحدة - فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن
UNSC – United Nations Security Council	المجلس الانتقالي - المجلس الانتقالي الجنوبي
STC – Southern Transitional Council	السعودية - المملكة العربية السعودية
UAE – United Arab Emirates	الإمارات - الإمارات العربية المتحدة
UK – United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland	الأمم المتحدة
UN – United Nations	الجمعية العامة للأمم المتحدة
UNGA – United Nations General Assembly	مجلس حقوق الإنسان - مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
UNHRC – United Nations Human Rights Council	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
UNOCHA – United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	مكتب المفوض السامي - مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
UNOHCHR – United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights	مجلس الأمن الدولي - مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
USA – United States of America	الولايات المتحدة الأمريكية